مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9482

الإثنين، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون/السيد داي بينغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيد هاوري
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد غونسالفيس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

تعزيز الحفاظ على السلام من خلال التنمية المشتركة

رسالة مؤرخة 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2023/870)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

تعزيز الحفاظ على السلام من خلال التنمية المشتركة

رسالة مؤرخة 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة (S/2023/870)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أنغولا، أوكرانيا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرتغال، بنغلاديش، بنما، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، تايلند، تركيا، الجزائر، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، الدانمرك، سري لانكا، السلفادور، سلوفينيا، شيلي، غيانا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، قطر، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كينيا، مالي، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، نيجيريا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليونان.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة السيدة ديلما روسيف، رئيسة مصرف التنمية الجديد؛ والسيد جيفري ساكس، رئيس شبكة حلول التنمية المستدامة ومدير مركز التنمية المستدامة في جامعة كولومبيا.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/870، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر حكومة الصين على عقد هذه المناقشة بشأن الصلة الحيوية بين التنمية والحفاظ على السلام.

لقد حددت هذه الصلة ملامح الأمم المتحدة منذ البداية. إن منظمتنا مبنية على ثلاث ركائز: السلام والتنمية وحقوق الإنسان. وقد أعيد التأكيد على ذلك مرارا وتكرارا. وأعلنت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 أن "التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ويعزز بعضها بعضا" (القرار 1/60، الفقرة 9). إن التنمية في حد ذاتها لا تكفي لضمان السلام، ولكن التنمية ضرورية، ولا يمكن ضمان السلام بدون تنمية شاملة للجميع ومستدامة ولا تترك أحدا خلف الركب.

وبالطبع، يحدد هذا الإقرار أيضا ملامح خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الـ 17. ومثلما أن التقدم نحو هدف واحد يعزز جميع الأهداف الأخرى، فإن الفشل في مجال واحد يخاطر بتقويض المكاسب في جميع المجالات. وليس هناك فشل أكثر كارثية من الفشل في منع نشوب النزاعات. والواقع أن مكاسب التنمية كثيرا ما تكون من بين أولى ضحايا الحرب.

إننا نرى نمطا مألوفا في جميع أنحاء العالم – كلما اقترب بلد ما من حافة النزاع زاد ابتعاده عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن تسعة من البلدان العشرة التي تسجل أدنى مؤشرات للتنمية البشرية شهدت نزاعات خلال السنوات العشر الماضية. ويمكن لأوجه عدم المساواة وانعدام الفرص والوظائف اللائقة والحرية أن تولد الإحباط وتثير شبح العنف وعدم الاستقرار. وضعف المؤسسات والفساد يزيدان

من خطر نشوب النزاعات. وتشكل الفوضى الناجمة عن تغير المناخ والتدهور البيئي عوامل أخرى مضاعفة للأزمات. ومع استمرار تفاقم حالات الطوارئ المناخية والوصول لدرجات حرارة قياسية والتنافس المتزايد على الموارد المتضائلة، يضطر الناس إلى الانتقال وتزداد نقاط الضعف وانعدام الأمن بشكل كبير. وتجد الجريمة المنظمة والجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة أرضا خصبة في بيئات كهذه، مما يؤدي إلى تمزيق النسيج الاجتماعي وزيادة تفاقم انعدام الأمن وتآكل الحوكمة الفعالة. ولكن مثلما يغذي الافتقار إلى التنمية المظالم التي يمكن أن تزيد من خطر النزاع، فإن العكس صحيح أيضا. فالتنمية البشرية تضيء الطريق إلى الأمل وتعزز الوقاية والأمن والسلام. وهذا هو السبب في أن النهوض بالسلام والنهوض بالتنمية المستدامة والشاملة للجميع يسيران جنبا إلى جنب.

إن بناء السلام يعني ضمان الأمن الغذائي والحصول على التعليم وتنمية المهارات والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والكرامة للجميع. وبناء السلام يعني تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية والاستثمار في التكيف. وبناء السلام يعني سد الفجوة الرقمية وتسخير فوائد الشمول الرقمي، مع الحماية من المخاطر المحتملة للتكنولوجيات الجديدة. وبناء السلام يعني تحقيق توازن القوة ومشاركة المرأة على قدم المساواة وخلق الفرص للشباب. وبناء السلام يعني زيادة التمويل الطويل الأجل الميسور التكلفة للبلدان النامية في كل مكان حتى تتمكن من الاستثمار في السلع والخدمات العامة لشعوبها.

وفي الوقت الذي باتت فيه 85 في المائة من غايات أهداف التنمية المستدامة بعيدة عن المسار الصحيح، يجب أن نعمل بناء على هذا الفهم بشعور أكبر بكثير بالإلحاح والطموح. فالبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، تتعرض لعاصفة لا فكاك منها من الأزمات – أعباء الديون القاصمة وتلاشي الحيز المالي وارتفاع الأسعار وتصاعد الكوارث المناخية واتساع أوجه عدم المساواة وتفاقم البطالة والفقر، فضلا عن الآثار المتبقية لجائحة مرض فيروس كورونا والتعافي غير المتكافئ. إنها وصفة للشقاق الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي، وفي نهاية المطاف، النزاع المفتوح. ويجب أن نفعل المزيد لدعم البلدان التي تمر بضائقة شديدة. وما فتئت أدعو إلى اتخاذ خطوات شجاعة لجعل مؤسساتنا العالمية، بما في ذلك الهيكل المالي الدولي، أكثر تمثيلا لحقائق اليوم وأكثر استجابة لاحتياجات الاقتصادات النامية. كما اقترحت مجموعة من الإجراءات العملية التي يمكننا اتخاذها الآن، بما في ذلك تحفيز أهداف التنمية المستدامة بقيمة 500 بليون دولار سنويا للحد من أعباء الديون والإفراج عن الموارد للتمويل طويل الأجل وبأسعار معقولة من مصادر متعددة الأطراف وخاصة، لأن الاستثمار في التنمية اليوم يعني الاستثمار في غد أكثر سلاما.

يجسد النساء والرجال التابعون للأمم المتحدة كل يوم الصلة بين السلام والتنمية والعدالة في عملنا في جميع أنحاء العالم. وتقود أفرقتنا القطرية التابعة للأمم المتحدة الجهود المبذولة بهدف دعم الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة والشاملة للجميع. وتساعد عملياتنا لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الدول الأعضاء في إدارتها للنزاعات وحلها. ويقوم المبعوثون الذين أوفدهم والبعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة بتيسير العمليات السياسية والتوسط ومنع نشوب النزاعات المفتوحة وتحشد لجنة بناء السلام التابعة لنا صفوف المجتمع الدولي حول الطابع المتعاضد للسلام والتنمية. وأدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز اللجنة وزيادة فعالية عملها. ويمكن لمجلس الأمن، على وجه الخصوص، أن يكون أكثر انتظاما في التماس مشورة اللجنة بشأن أبعاد بناء السلام في ولايات عمليات السلام وينبغي تمكين عملياتنا للسلام من الاضطلاع بدور أكبر في الحفاظ على السلام في جميع مراحل النزاع بجميع أبعاده.

إننا فخورون بعملنا ولكننا نعلم أيضا أنه لا بد من بذل المزيد لتوحيد الجهود الإنسانية والجهود المتعلقة بالسلام والتنمية. وقد قدمت مقترحات لوضع خطة جديدة للسلام في وقت تتصاعد فيه التوترات وتنتشر النزاعات. وتتمحور تلك الأفكار حول مبادئ أساسية تشكل الأساس لميثاق الأمم المتحدة ولعالم مستقر. ونقدم أفكارا مستفيضة تقر بالطابع المترابط للعديد من التحديات التي نواجهها، والتي تجسد

بوضوح التزامنا بربط إجراءات العمل من أجل السلام بأهداف التنمية المستدامة بقوة أكبر. ويبدأ ذلك باتخاذ إجراءات أكثر تصميما لتعزيز الوقاية، ترتكز على الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان – المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تدعو إلى تغيير ديناميات السلطة بين الجنسين وبين الأجيال في جميع المجالات، بما في ذلك في مجال السلام والأمن. لقد حان الوقت للعمل على ضمان مشاركة النساء والشباب وتوليهم القيادة بصورة هادفة في صنع القرار وللقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة ودعم حقوق المرأة.

(تكلم بالفرنسية)

تحدد الخطة الجديدة للسلام رؤية تنطبق على الجميع، في كل بلد، وفي جميع الأوقات، لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام وتعزيز التنمية. وبوصفنا مجتمعا دوليا، يجب أن ندرك أن قوتنا تقاس بمدى قوة أضعف حلقاتنا. ويجب أن يترجم هذا الشعور بالضعف المشترك إلى رغبة مشتركة في إنقاذ الأرواح والحفاظ على مكاسب التنمية كلما تعرضت للتهديد وأينما حدث ذلك. ومن ثم، رحبتُ باعتماد الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر للإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والالتزام المشترك من جانب الدول الأعضاء بتنفيذ

”إجراءات جريئة وطموحة وعادلة وأسرع وتيرة تفضي إلى التحول وترتكز على التضامن الدولي والتعاون الفعال على جميع المستويات“ (قرار الجمعية العامة 1/78، المرفق، الفقرة 9).

وأدعو جميع الدول الأعضاء اليوم إلى المشاركة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بنفس روح التضامن والطموح. ولضمان تحقيق السلام والنهوض بالتنمية، يجب أن نتخلى عن المنطق المحكوم عليه بالفشل المتمثل في المنافسة ذات المحصلة الصفرية وأن نجدد التزامنا بطريق التعاون وأن نتحلى بالشجاعة للتوصل إلى حلول توفيقية. ويجب أن يكون مجلس الأمن في صميم ذلك الجهد الحيوي.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته. إن تحليله العميق وفهمه الهام، إلى جانب الأفكار التي طرحها، يكتسيان أهمية كبيرة بالنسبة للمرحلة المقبلة من عملنا ولمناقشة اليوم. وأشكره مرة أخرى.

أعطي الكلمة الآن للسيدة روسيف.

السيدة روسيف (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد شهد العالم تحولات هامة منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945. وبالنظر إلى التحديات التي تواجه البشرية، فإن الموضوع الرئيسي لهذه الجلسة، ”تعزيز الحفاظ على السلام من خلال التنمية المشتركة“، يأتي في الوقت المناسب تماما، وأشكر حكومة الصين على دعوتي للتكلم في هذه الجلسة الهامة.

إن التعاون بين البلدان بشكل واسع النطاق ومثمر ومحترم، بما يفضي إلى إجراء حوار والتوصل لتوافق في الآراء، مبدأ توجيهي لتحقيق السلام والتنمية اللذين نحتاج إليهما إذا أردنا مواجهة الفترة شديدة الاضطراب وغير المستقرة بالمرة التي يمر بها العالم. وأود أن أذكر المجلس بأننا اقترحنا في عام 2011، عندما كنت رئيسة للبرازيل، عقد مناقشة بشأن الترابط بين الأمن والتنمية (انظر S/PV.6479). وفي ذلك الوقت، شدد المجلس على أن إعادة بناء اقتصادات البلدان وإعادة تأهيلها عنصران حاسمان في تحقيق التنمية الطويلة الأجل للمجتمعات وإحلال السلام المستدام. ولكن منذ ذلك الحين، شهدنا الأزمات تتعمق.

ويتطلب تحقيق سلام مستدام اتباع نهج شامل لا يأخذ في الحسبان أسباب العنف فحسب، بل والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية أيضا. فالفقر وحده لا يفسر العنف. ولا يلجأ كل الأفراد أو الجماعات الذين يعانون من الفقر إلى العدوان، ولكن الإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي يمكن أن يسهم في ظهور أو إطالة أمد العنف الذي يؤجج النزاعات أو اللجوء إليه بشكل متكرر. ومن الواضح أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها بعضا. وإذا أردنا تهيئة بيئات يسودها السلام، فنحن بحاجة إلى تنمية شاملة للجميع اقتصاديا واجتماعيا.

إن العالم يواجه أزمات متداخلة، مثل بطء النمو وارتفاع التضخم؛ وزيادة حادة في عدم المساواة؛ والنزعة الحمائية التي تفتت السلاسل العالمية للقيمة؛ والنزاعات الجيوسياسية الخطيرة التي تسبب خسائر

فادحة في الأرواح وتغير المناخ بالغ الشدة الذي يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة وانتشار الكوارث الطبيعية. والعواقب الوخيمة لذلك هي أن انعدام الأمن وعدم الاستقرار أصبحا اليوم القاعدة وليس الاستثناء.

وحولت الليبرالية المالية الجديدة الائتمان والتمويل إلى رياح معاكسة، بدلا من أن يكونا محركات لاقتصاد منتج. لقد أصبحا عقبة في خضم عمليات المضاربة المتفشية التي تستنزف جميع الموارد. وأدى التركيز المتزايد للدخل والثروة في أيدي قلة قليلة إلى تزايد أوجه عدم المساواة بصورة قاسية في البلدان المتقدمة النمو بينما أفضى أيضا إلى تفاقم الفقر والمضاربة وأزمات الديون المتتالية في البلدان النامية.

ولم تفلح القواعد التنظيمية الضعيفة للتمويل الدولي في منع الأزمات المتكررة المرتبطة بالأموَلة. والواقع أن التدابير التنظيمية الموصى بها عقب أزمة 2008–2009 لم تتمكن من منع حدوث فقاعات مضاربة جديدة أو مشاكل سيولة مفرطة. وقد أصيبت العولمة بالوهن منذ الأزمة المالية العالمية الأخيرة، كما أنها تعرضت للخطر جراء مرض فيروس كورونا (كوفيد–19) وتدهور الثقة الجيوسياسية. وأدى اعتماد سياسات إفقار الجار التي أفرزت الحربين العالميتين الأولى والثانية، مقترنة الآن بسياسات إزالة الاقتران وتجنب المخاطر، إلى زيادة حدة تلك الاتجاهات الخطيرة بالفعل.

وأدت ديناميات العولمة إلى ترابط شديد بين اقتصادات العالم ومناطقه، وهو ترابط نما بالتوازي مع نمو التجارة الدولية وزيادة اتساع سلاسل القيمة العالمية وانتشار تدفقات رأس المال. واليوم، تخلق الأزمات الاقتصادية والنزاعات الجيوسياسية وكوفيد–19 وخاصة ظهور النزعة الحمائية الجامحة زخما من العنف وتجدد النزاعات الإقليمية.

وفي الآونة الأخيرة، أسفر رد الفعل على تلك العوامل عن اتجاهات متعددة الأطراف لا يمكن إنكارها في دوائر الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية وداخل بعض المناطق، مثل آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ولئن كان فصل العالم قد أصبح صعبا على نحو متزايد، فثمة حاجة ملحة لاحتواء الزخم نحو التشرذم والمواجهة الذي ظهر في السنوات الأخيرة.

ونعلم أن محاولات إقامة حواجز لا يمكن تجاوزها يمكن أن تؤدي إلى عواقب مدمرة. والاتجاه المتزايد نحو تعددية الأطراف هو في الواقع وسيلة للتحايل على حمائية الاقتصادات المركزية، وهو أداة مهمة لتهيئة بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي والتنمية. ويتيح ذلك أيضا ظهور جهات فاعلة جديدة في المشهد الاقتصادي والمالي كالاقتصادات الناشئة.

إن السعي إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامة والشاملة للجميع يمكن أن ينجح إذا استند إلى مبادئ تعددية الأطراف والتعاون الدولي في بناء توافق الآراء. وعدم الاحتكام إلى تلك المبادئ، كما يشهد أعضاء المجلس اليوم، يؤدي إلى إخفاقات شديدة في الحوكمة الدولية.

لقد أُنشئت الأمم المتحدة لمنع البشرية من خوض نزاعات مثل الحرب العالمية الثانية الدموية. والمبادئ والقيم التي تشكل أساس الأمم المتحدة إنجازات مهمة وهائلة للبشرية لأنها حاسمة الأهمية في إيجاد مجال يمكن فيه بناء توافق في الآراء من أجل التعاون والحوار والتفاهم، خاصة عندما يتعلق الأمر بمنع العنف والحروب أو وقفهما. وإن كانت الأمم المتحدة لم تتمكن من التصدي للتوترات الجيوسياسية المتزايدة ولم تثبت ما تُسمى بمؤسسات بريتون وودز – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية – قدرتها على عكس اتجاهات التفتت الجغرافي الاقتصادي وزيادة الهشاشة الاجتماعية، فإن مهمتنا هي تمكين الأمم المتحدة وإصلاح مؤسسات بريتون وودز، حيث أنه لا غنى عنها لجعل النظام قادرا على التعامل مع أي نوع من الأزمات. ويجب رفض المشروطية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية على البلدان النامية والاقتصادات الناشئة عندما تواجه أزمات. ومن الأهمية بمكان رفض المعايير المزدوجة للإنقاذ التي طُبقت أثناء الأزمات. وإذا تعلق الأمر بمصرف، فإنه أكبر من أن يُترك عرضة للانهيار. أما إذا تعلق ببلد – بغض النظر عن حجمه – فيمكن تركه ينهار.

ومن الأعراض الواضحة الأخرى لانعدام التنسيق في الحوكمة الدولية الحقيقة المقلقة المتمثلة في أن أزمة المناخ وأهداف التنمية المستدامة الـ 17 لا يتم تناولهما وفقا للقرارات المتخذة في جميع مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير

المناخ وغيرها من المنتديات البيئية الدولية. وكما أعرب صديقي العزيز أنطونيو غوتيرش في كلمته خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة (انظر A/78/PV.4)، نحن بحاجة إلى التصميم على الوفاء بالتزاماتنا. فالمساهمات الرأسمالية التي التزمت البلدان الغنية بتقديمها للبلدان النامية منذ المؤتمر الخامس عشر للأطراف وخطة عام 2030 التي حددت أهداف التنمية المستدامة، وحتى اتفاق باريس، لم تتحقق مطلقا. وعلاوة على ذلك، ووفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، على النحو المحدد في بروتوكول كيوتو، تقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو مسؤولية كبيرة في تمويل تغير المناخ. ومن ثم، لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا مكافحة تغير المناخ من دون تخصيص واستثمار أموال جديدة من البلدان المتقدمة النمو.

وتحتاج أفقر البلدان إلى موارد جديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة لا تزيد من إثقال كاهلها بديون لا تستطيع تحملها. وبالمثل، يلزم توفير موارد للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، مع احترام الممارسة الحرة للسيادة الوطنية الكاملة والدائمة للبلدان النامية على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية ومستويات نشاطها الاقتصادي. ولذلك، يتحتم بناء توافق فعال في الآراء واعتماد موقف جديد للتعاون الوثيق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لمعالجة تلك المسائل الخطيرة.

وتضطلع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بدور مهم في تمويل التنمية ويمكنها مساعدة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في المضي قدما في مسار التنمية ومعالجة تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن تلك المصارف لا تؤدي سوى دور تكميلي ولا يمكن تكليفها بالمسؤولية عن توفير جميع الموارد لجهود التنمية والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره التي تضطلع بها البلدان الغنية ولم يتم الوفاء بها حتى الآن.

كثيرا ما تعاني البلدان النامية من آثار ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض قيمة العملات. وأثرت المديونية المرتفعة لتلك البلدان، الناجمة إلى حد كبير عن سياسات التقشف الليبرالية الجديدة أو نقص السيولة، على ديونها الخارجية، واقترب الكثير منها من التخلف عن السداد نتيجة لذلك. وتكافح البلدان النامية والأسواق الناشئة من أجل تحقيق الرخاء، حيث لا يستطيع سكانها تحمل عبء تمويل تغير المناخ.

إن التحدي الذي تواجهه معظم دول تلك المجموعة هو أيضا كيفية التغلب على حالة كونها مجرد مورد للسلع الأساسية. ويتعين على بعض تلك البلدان أن تواصل عملية تصنيع ذات خصائص جديدة. بل أن العديد من البلدان لم تصل حتى إلى الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة. والآن، في مواجهة الثورة الصناعية الرابعة، فإن هذه البلدان قد تصبح مجرد مستهلكة للمنتجات من المنصات ولا تعدو كونها مستخدمة للتطبيقات الرقمية في اقتصاداتها. والحقيقة هي أن الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولا سيما الفجوة الرقمية، تنشئ أوجه عدم مساواة جديدة في التنمية يتعين علينا أن نواجهها.

ومن منظور آخر، من المهم الأخذ في الاعتبار أن مفهومي التعاون والتوافق يتعارضان مع السرديات التي تسعى إلى فرض رؤية طائفية للتنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية. وهذا ليس في مصلحتنا ولا يمكن أن يستمر أكثر من ذلك. فالأمم المتحدة، على سبيل المثال، أنشئت للدفاع عن البشرية من الأيديولوجيات الفتاكة التي تدعم حق قلة في التفوق الثقافي والأخلاقي على الناس في جميع أنحاء العالم. ورُفعت النماذج السياسية المستمدة من تجربة بلد واحد إلى مستوى المعيار الوحيد المقبول في العالم بأسره. واعتماد ذلك المعيار مفروض باعتباره أمرا إلزاميا. وبخلاف ذلك، تُفرض القيم من خلال الحروب التقليدية أو الانقلابات أو الحصار والعقوبات.

ولم يعد من الممكن تجاهل التنوع الثري للمجتمعات البشرية. ولا يمكن تجاهل المسارات ونماذج التنمية المختلفة التي تتبعها مختلف الدول. وليس من الممكن، في عالم تعددي ومتعدد الأقطاب، أن نضطر لاختيار طريق واحد للتنمية أو رؤية واحدة للديمقراطية. وقد سمحت الرؤية الليبرالية الجديدة التي اقترحها بلد ما أو التاريخ على مجموعة من البلدان بإضعاف الديمقراطية في العديد من البلدان وبعودة

أنظمة فاشية، ويمكن أن تفتح الباب أمام الإبادة الجماعية. وعندما تنشأ انقسامات، تواجه جميع البلدان خيارا: إما الاستقطاب أو الرخاء المشترك؛ إما عقلية الحرب الباردة أو تعددية الأطراف؛ إما نسخ نماذج التنمية في البلدان الأخرى أو بناء مسار خاص في الحياة في ضوء ظروف كل دولة؛ إما مكافحة تغير المناخ بضخ أموال جديدة بطريقة مجدية أو ببساطة ترك الأمور كما هي.

ونتيجة للتحديات الاجتماعية والطبيعية الشديدة في القرن الحالي، يجب النظر إلى التنمية الاقتصادية دائما على أنها تنمية مستدامة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود. ويعني ذلك أنها تعتمد بشكل حاسم على الصحة والبيئة والمجتمعات المبنية على أساس المساواة، بالإضافة إلى السلام والاستقرار في عالم يسوده التفاهم المتبادل والحوار والتعاون. والتعامل مع هذا الوضع المثير للقلق يتطلب مستوى جديدا عاجلا ولا غنى عنه من الترتيبات السياسية والمؤسسية، إذا أردنا حقا تعزيز التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في بيئة من الرخاء المشترك والسلام للجميع. فمن دون تنمية شاملة للجميع ومستدامة، لا يوجد سلام. ومن دون السلام، لا يوجد استقرار أو أمن.

ولا يمكن تجاهل المسارات ونماذج التنمية المختلفة التي تتبعها مختلف الدول. ولا يمكن إجبارنا على سلوك مسار إنمائي واحد ورؤية واحدة للديمقراطية. ويكمن تحسين الحوكمة الدولية في صميم بناء مستقبل من التنمية المشتركة للجميع. ولكل تلك الأسباب، من الضروري كفالة وجود قدرة فعالة على التكيف داخل منظومة الأمم المتحدة. وتلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها سماع صوت أغلبية البشرية والاعتراف بحقوقها.

وأتمنى للمجلس مناقشة مثمرة وبناءة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة روسيف على إحاطتها وإسهامها في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للسيد ساكس.

السيد ساكس (*تكلم بالإنكليزية*): تنعقد جلسة اليوم في وقت يشهد عدة حروب كبرى. وفي شهادتي، سأشير إلى أربعة منها: الحرب الأوكرانية، التي بدأت في عام 2014 بالإطاحة العنيفة بالرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش؛ والحرب الإسرائيلية الفلسطينية، التي اندلعت مرارا وتكرارا منذ عام 1967؛ والحرب السورية التي بدأت في عام 2011؛ وحروب منطقة الساحل التي بدأت في عام 2012 في مالي وامتدت الآن في جميع أنحاء الساحل.

قد تبدو تلك الحروب مستعصية على الحل، لكنها ليست كذلك. وفي الواقع، أود أن أقول إن الحروب الأربع يمكن إنهاؤها بسرعة من خلال الاتفاق داخل مجلس الأمن. وأحد أسباب ذلك هو أن الحروب الكبرى يجب تغذيتها من الخارج، سواء بالتمويل الخارجي أو التسليح. ويمكن للمجلس أن يتفق على خنق تلك الحروب الفظيعة من خلال حجب التمويل الخارجي والتسليح. وهذا يتطلب اتفاقا بين الدول الكبرى. والسبب الآخر الذي يجعل تلك الحروب يمكن أن تنتهي بسرعة هو أنها ناتجة عن عوامل اقتصادية وسياسية يمكن معالجتها من خلال الدبلوماسية وليس من خلال الحرب. وبمعالجة العوامل السياسية والاقتصادية الأساسية، يمكن لمجلس الأمن أن يهيئ الظروف المؤاتية للسلام والتنمية المستدامة. واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز كل حرب من الحروب الأربع تباعا.

إن الحرب في أوكرانيا لها سببان سياسيان رئيسيان. الأول هو محاولة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التوسع إلى أوكرانيا على الرغم من الاعتراضات المتكررة في الوقت المناسب من قبل روسيا. وتعتبر روسيا وجود الناتو في أوكرانيا تهديدا كبيرا لأمن روسيا. والسبب السياسي الثاني هو الانقسام العرقي بين الشرق والغرب في أوكرانيا، والذي يرتكز جزئيا على أسس لغوية وجزئيا على أسس دينية.

ففي أعقاب الإطاحة بالرئيس يانوكوفيتش في عام 2014، انفصلت المناطق ذات العرقية الروسية عن حكومة ما بعد الانقلاب وطالبت بالحماية والحكم الذاتي. ودعا اتفاق مينسك الثاني، الذي أيده المجلس في القرار 2202 (2015)، إلى إدراج الحكم الذاتي الإقليمي في دستور أوكرانيا، لكن أوكرانيا لم تنفذ الاتفاق قط على الرغم من دعم مجلس الأمن.

وينبع السبب الاقتصادي للحرب من حقيقة أن الاقتصاد الأوكراني موجه في آن معا نحو الاتحاد الأوروبي في الغرب ونحو روسيا ووسط آسيا وشرق آسيا في الشرق. وعندما حاول الاتحاد الأوروبي التفاوض على اتفاق تجارة حرة مع أوكرانيا، أعربت روسيا عن قلقها من أن يقوض ذلك تجارتها واستثماراتها في أوكرانيا ما لم يتم التوصل إلى اتفاق ثلاثي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وأوكرانيا لكفالة استمرار التجارة والاستثمار بين أوكرانيا وروسيا جنبا إلى جنب مع التجارة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا. وهذا حدث معروف جيدا في المفاوضات التجارية. ومن المؤسف أن الاتحاد الأوروبي لم يكن مستعدا على ما يبدو للتفاوض مع روسيا بشأن ترتيب ثلاثي كهذا، ولم تُحل مطلقا مسألة ما إذا كان ينبغي توجيه الاقتصاد الأوكراني شرقا أم غربا.

ويمكن للمجلس أن ينهي الحرب الأوكرانية بسرعة بمعالجة أسبابها السياسية والاقتصادية الكامنة. فعلى الجبهة السياسية، ينبغي أن توافق البلدان الخمسة دائمة العضوية في المجلس على تقديم ضمان أمني لأوكرانيا مع الاتفاق أيضا على أن الناتو لن يتوسع ليشمل أوكرانيا، وبالتالي معالجة شواغل روسيا بشأن توسيع عضوية الحلف. وينبغي للمجلس أيضا أن يعمل على التوصل إلى حل دائم للحوكمة فيما يتعلق بالانقسامات العرقية في أوكرانيا. وعلى الجانب الاقتصادي، هناك اعتباران، أحدهما يتعلق بالسياسات والآخر بالتمويل. وفيما يتصل بالسياسات، تتلخص مصلحة أوكرانيا الاقتصادية القوية في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مع الحفاظ أيضا على علاقات تجارية ومالية مفتوحة مع روسيا وبقية أوراسيا. وينبغي أن تكون السياسة التجارية الأوكرانية شاملة وليس مضللة، مما يسمح لأوكرانيا بأن تكون بمثابة جسر اقتصادي نابض بالحياة عبر شرق المنطقة الأوروبية الآسيوية وغربها. أما على صعيد التمويل، ستحتاج أوكرانيا إلى تمويل لإعادة الإعمار ولإقامة بنى تحتية مادية جديدة، مثل السكك الحديدية السريعة والطاقة المتجددة وتكنولوجيا الجيل الخامس وتحديث الموانئ. وكما سأصف، أوصي بأن ينشئ مجلس الأمن صندوقا جديدا للسلام والتنمية للمساعدة في تعبئة التمويل لمساعدة أوكرانيا ومناطق الحروب الأخرى في التحول من الحرب إلى الانتعاش والتنمية المستدامة الطويلة الأجل.

وإذا نظرنا إلى الحرب في إسرائيل وفلسطين بطريقة مماثلة، يمكن أيضا إنهاء الحرب هناك بسرعة إذا نفذ المجلس القرارات العديدة التي اتخذها على مدى عدة عقود – بما في ذلك القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 1397 (2002) و 1515 (2003) و 2334 (2016) – التي تدعو إلى العودة إلى حدود عام 1967 ووقف الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وتحقيق حل الدولتين. ومن الواضح أن إسرائيل وفلسطين لم تتمكنا من التوصل إلى اتفاقات تتماشى مع تلك القرارات. وعلى كلا الجانبين، يحبط المتشددون مرارا وتكرارا المعتدلين الذين يسعون إلى إحلال السلام على أساس حل الدولتين. ولذلك، أرى أن الوقت قد حان لكي ينفذ مجلس الأمن قراراته بتحقيق حل عادل ودائم يخدم مصالح إسرائيل وفلسطين، بدلا من السماح للمتشددين من كلا الجانبين بتجاهل ولاية المجلس وبالتالي تهديد السلام العالمي.

والتوصية التي أقدمها إلى المجلس هي الاعتراف فورا بدولة فلسطين في غضون أيام أو أسابيع وقبول فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية والتي تمارس سيطرة سيادية على الأماكن المقدسة الإسلامية، عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وينبغي للمجلس أن ينشئ قوة لحفظ السلام مؤلفة أساسا من البلدان العربية المجاورة للمساعدة في توفير الأمن في فلسطين. ومن شأن هذه النتيجة أن تستجيب للإرادة الساحقة للمجتمع الدولي وأن تحقق المصالح الواضحة لكل من إسرائيل وفلسطين، على الرغم من الاعتراضات الصاخبة من قِبل الرافضين المتشددين في الجانبين.

وينبغي أن ترافق استراتيجية اقتصادية الاستراتيجية السياسية. ومن الأهمية بمكان أن تملك دولة فلسطين الجديدة ذات السيادة مقومات البقاء اقتصاديا، وأقدم عدة أمثلة على كيفية القيام بذلك. ولكن الأهم من ذلك، يجب أن تصبح كل من إسرائيل وفلسطين جزءا من خطة متكاملة للتنمية المستدامة لمنطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، تدعم القدرة على تحمل تغير المناخ وانتقال المنطقة إلى الطاقة الخضراء.

وبالمثل، يمكن للمجلس إنهاء الحرب في سورية. لقد اندلعت الحرب السورية في عام 2011 عندما تضافرت جهود عدة قوى في المنطقة، إلى جانب الولايات المتحدة، للإطاحة بحكومة الرئيس السوري بشار الأسد. وفشلت عملية تغيير النظام المضللة جدا، لكنها أشعلت حربا مطولة ترتبت عليها إراقة دماء ودمار هائلان، بما في ذلك لمواقع تراث ثقافي قديمة. وينبغي للمجلس توضيح أن جميع الدول الخمس دائمة العضوية، وبلدان الجوار السوري، متفقة تماما على أن جميع المحاولات الرامية إلى تغيير النظام قد انتهت الآن بشكل دائم وأن مجلس الأمن يعتزم العمل بشكل وثيق مع الحكومة السورية بشأن إعادة الإعمار والتنمية. وأما من الناحية الاقتصادية، فإن أفضل أمل لسورية هو أن تصبح أكثر اندماجا في منطقة شرقي البحر المتوسط والشرق الأوسط، ولا سيما من خلال تشييد الهياكل الأساسية المادية التي تربط سورية بتركيا والشرق الأوسط ودول البحر الأبيض المتوسط.

إن الحرب في الساحل الأفريقي لها جذور مماثلة. فمثلما استهدفت القوى الإقليمية والولايات المتحدة الإطاحة بنظام بشار الأسد في عام 2011، كانت الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تهدف بالمثل إلى الإطاحة بنظام معمر القذافي. وفي سياق سعي تلك الدول إلى تحقيق هذا الهدف، تجاوزت بشكل صارخ ولاية قرار المجلس 1973 (2011)، الذي أذن بحماية السكان المدنيين في ليبيا ولكن بالتأكيد ليس تغيير النظام بقيادة الناتو. وسرعان ما امتدت تداعيات الإطاحة العنيفة بالحكومة الليبية إلى بلدان منطقة الساحل الفقيرة. وفقر بلدان الساحل وحده يجعلها شديدة التأثر بتدفق الأسلحة والميليشيات. وكانت النتيجة استمرار العنف والانقلابات المتعددة، مما قوض بشكل خطير إمكانية التحسن الاقتصادي.

وتشكل بلدان الساحل تجمعا طبيعيا للاستثمار الاقتصادي الإقليمي في البنى التحتية. وتحتاج كل المنطقة بشكل عاجل إلى استثمارات في مجالات الكهرباء وإمكانية الوصول الرقمي والمياه وخدمات الصرف الصحي والنقل البري والسكك الحديدية، وكذلك في خدمات الرعاية الاجتماعية، ولا سيما التعليم والرعاية الصحية. وبما أن منطقة الساحل هي إحدى أفقر المناطق في العالم، إن لم تكن أفقرها، فإن الحكومات هناك عاجزة تماما عن تمويل الاستثمارات اللازمة. وهنا أيضا – وربما أكثر من أي منطقة أخرى – تحتاج منطقة الساحل إلى تمويل خارجي للانتقال من الحرب إلى السلام ومن الفقر المدقع إلى التنمية المستدامة.

لقد عانى الأعضاء الخمسة الدائمون جميعهم – بل والعالم بأسره – من عواقب وخيمة جراء استمرار تلك الحروب. وتدفع جميع البلدان الثمن من حيث الأعباء المالية وعدم الاستقرار الاقتصادي ومخاطر الإرهاب والحرب الأوسع نطاقا. ومجلس الأمن في وضع يمكنه من اتخاذ إجراءات حاسمة لإنهاء هذه الحروب التي طال أمدها، وذلك على وجه التحديد لأنه من الواضح أن من مصلحة جميع أعضاء المجلس – ولا سيما الأعضاء الخمسة الدائمين – وضع حد لها قبل أن تتصاعد إلى نزاعات أكثر خطورة.

إن ميثاق الأمم المتحدة يخول مجلس الأمن صلاحيات كبيرة ولكن الأمر يتطلب أن يكون أعضاؤه عازمين. ويمكن للمجلس نشر قوات حفظ سلام وحتى جيوش إذا لزم الأمر. ويمكنه فرض جزاءات اقتصادية على البلدان التي لا تمتثل لقراراته. ويمكنه إعطاء ضمانات أمنية للدول. ويمكنه إجراء إحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية لوقف جرائم الحرب. وباختصار، فإن المجلس قادر بالتأكيد على إنفاذ قراراته إذا اختار أن يفعل ذلك. ومن أجل السلام العالمي، فليقرر المجلس الآن إنهاء تلك الحروب.

ويمكن للمجلس أيضا أن يعزز مجموعة أدواته بالانخراط في بناء اقتصاد السلام إلى جانب القرارات المعتادة بشأن الحدود وحفظة السلام والجزاءات وما شابه ذلك. لقد ذكرتُ عدة مرات فكرة إنشاء صندوق جديد للسلام والتنمية يمكن لمجلس الأمن أن يؤسسه لإيجاد ديناميات إيجابية للتنمية المستدامة والعمل مع مستثمرين مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية من قبيل مصرف التنمية الجديد وغيره للمشاركة في الاستثمار في صنع السلام.

وأود أن أوصي بثلاثة معالم توجيهية لهذا الصندوق. أولا، ستموله الدول الكبرى بتحويل جزء من نفقاتها العسكرية إلى صنع

السلام على الصعيد العالمي. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، تنفق الآن قرابة تريليون دولار سنويا على القطاع العسكري، في حين تليها الصين وروسيا والهند والمملكة العربية السعودية من حيث حجم الإنفاق، حيث تبلغ نفقاتها العسكرية مجتمعة ما يقرب من نصف نفقات الولايات المتحدة. وإذا خفضت تلك البلدان النفقات العسكرية بنسبة 10 في المائة فقط وأعادت توجيه المدخرات إلى صندوق السلام والتنمية، فإن ذلك وحده سيوفر حوالي 160 بليون دولار سنويا.

ثانيا، سيركز الصندوق على التكامل الإقليمي. وهذا أمر بالغ الأهمية لصنع السلام والتنمية الناجحة. وستُسَاعَد أوكرانيا على الاندماج غربا وشرقا. وستُسَاعَد إسرائيل وفلسطين وسورية على الاندماج في شبكة شرقي البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. وستُسَاعَد بلدان الساحل في التغلب على عزلتها ونقص الخدمات من خلال شبكة من الهياكل الأساسية.

ثالثا، سيدخل صندوق السلام والتنمية في شراكات مع مصادر تمويل أخرى مثل مبادرة الحزام والطريق الصينية والبوابة العالمية للاتحاد الأوروبي وشراكة مجموعة السبعة من أجل الهياكل الأساسية والاستثمارات العالمية، فضلا عن زيادة الإقراض من جانب مؤسسات بريتون وودز ومصارف التنمية الإقليمية، كما دعا الأمين العام إلى ذلك في خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة. ومن المثير للاهتمام أن صندوق السلام والتنمية يمكن أن يكون وسيلة لشراكات استثمارية أكبر تربط الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومجموعة الدول السبع. ومن شأن ذلك أيضا أن يكون إسهاما في السلام، ليس بإنهاء الحروب الحالية فحسب، بل بزيادة التعاون بين الدول الكبرى في العالم.

على الجانب الآخر من الشارع أمامنا مباشرة يقف حائط إشعياء الذي يحمل الكلمات الرؤيوية للنبي اليهودي العظيم في القرن الثامن قبل الميلاد:

”فَيَطْبَعُونَ سُيُوفَهُمْ سِكَكًا وَرِمَاحَهُمْ مَنَاجِلَ. لاَ تَرْفَعُ أُمَّةٌ عَلَى أُمَّةٍ سَيْفًا، وَلاَ يَتَعَلَّمُونَ الْحَرْبَ فِي مَا بَعْدُ“ (الكتاب المقدس، إشعياء، 2: 4).

لقد حان الوقت للوفاء بكلمات إشعياء بإنهاء هذه الحروب غير المجدية والمدمرة وخفض النفقات العسكرية وتحويل الأموال المدخرة نتيجة لذلك إلى استثمارات جديدة في التعليم والرعاية الصحية والطاقة المتجددة والحماية الاجتماعية. وبصفتي أمريكيا، فإنني فخور بأن أعظم رئيس لنا، فرانكلين ديلانو روزفلت، كان صاحب الرؤية الذي أشرف على إنشاء هذه المؤسسة العظيمة. إنني أؤمن إيمانا راسخا بقدرة الأمم المتحدة ومجلس الأمن على حفظ السلام وتعزيز التنمية المستدامة. وعندما ترقى جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة، أو 194 دولة بعد انضمام في فلسطين، إلى مستوى ميثاق الأمم المتحدة، سيحل علينا عصر عالمي جديد من السلام والتنمية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر البروفيسور ساكس على إحاطته. وأعتقد أن العديد من أفكاره الثاقبة ستكون مفيدة للغاية لمناقشتنا.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

مرة أخرى، أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش والرئيسة روسيف والبروفيسور ساكس على إحاطاتهم. إن رؤاهم مستنيرة حقا. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بممثلي الدول الأعضاء المشاركين في جلسة اليوم. إن السلام والتنمية وحقوق الإنسان هي الركائز الثلاث للأمم المتحدة. ومن بينها، فإن التنمية هي المفتاح الرئيسي لحل جميع المشاكل حيث تشكل الأساس لتعزيز السلام وحماية حقوق الإنسان. ومجلس الأمن مكلف بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ومن المهم الاعتراف بأن السلام والتنمية يرتبطان ارتباطا جوهريا بتحقيق السلام الدائم. ويجب أن نعالج بفعالية الأسباب الجذرية للنزاع وأن نقترح حلولا من منظور إنمائي.

ولا تزال بعض القضايا الساخنة جروحا مفتوحة منذ فترة طويلة. بل إن بعضها سقط في حلقة مفرغة من الانتكاس. وكل تلك الحالات تستدعي تفكيرا عميقا. وتعقد الصين هذه المناقشة المفتوحة بغية الدعوة إلى تبني رؤية أعمق وأوسع نطاقا للمسائل الأمنية وسد الفجوة في إطار ركيزة التنمية في الأمم المتحدة وتعزيز فكرة التنمية من أجل السلام واستكشاف سبل كلية وفعالة لبناء السلام المستدام. وأود أن أتناول النقاط التالية.

أولا، يمثل تحقيق التنمية المستدامة الأساسية والشاملة للجميع حجر الزاوية في الحفاظ على سلام الدول واستقرارها. وغالبية القضايا الساخنة المعروضة على مجلس الأمن تتعلق بالمناطق الأقل نموا التي يشكل الفقر والتنمية غير المتكافئة تحديين مشتركين لها. وسبل العيش الآمنة هي الأساس لتحقيق الاستقرار الوطني. ويمثل تطوير الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي الوسيلة الناجعة الوحيدة لمكافحة الجوع. وتوسيع نطاق التنمية الصناعية وتطوير البنية التحتية هما السبيل المؤكد لتحسين الظروف المعيشية وخلق المزيد من فرص العمل. وتحسين الرعاية الصحية ضروري لحماية الصحة العامة. وتوسيع نطاق التعليم وتحسينه شرط لا غنى عنه إذا أردنا أن يرى الشباب أملا. ولا يمكننا إزالة التربة الخصبة للتطرف والنزاع والعنف إلا بتحقيق تنمية متمركزة حول البشر والقضاء على الفقر. ولا يمكننا إرساء أساس متين للحفاظ على السلام إلا بتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

ويجب على البلدان الهشة أن توزع ثروتها الاجتماعية على نحو رشيد وأن تكفل المساواة في الحصول على الخدمات العامة. وعلى وجه الخصوص، يتحتم تعزيز التنسيق الإنمائي على الصعيد الإقليمي وحماية حقوق جميع الطوائف وكل الشرائح الاجتماعية في التمتع بتنمية متساوية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة والمناطق التي تواجه أكبر التحديات الإنمائية حتى يمكن لنتائج التنمية أن تفيد جميع السكان على نحو أكثر إنصافا. ومن المهم للغاية منع الفجوات المفرطة بين الأغنياء والفقراء وبين البلدان المتقدمة النمو والأقل نموا ووضع الدول على طريق الحفاظ على السلام والتنمية المستدامة.

ثانيا، إن تحقيق الاحترام المتبادل والتنمية المشتركة طريقة فعالة لصون السلام الدولي. ونحيط علما بأن بعض البلدان، التي تستخدم الديمقراطية وحقوق الإنسان كذرائع، تتدخل بشكل سافر في الشؤون الداخلية لدول أخرى بل وتفرض نماذج حكم على الآخرين. وأدت هذه الممارسات إلى اضطرابات مطولة في بعض المناطق، فضلا عن زيادة عدد اللاجئين والمهاجرين عبر الحدود، وجاءت في نهاية المطاف بنتائج عكسية على الجناة أنفسهم. إن للدول ظروفا وطنية مختلفة، وكذلك سياقات تاريخية وثقافية مختلفة. ويجب أن نحترم احتراما كاملا حق كل بلد في اختيار طريقه الإنمائي وأن ندعم كل بلد في اختيار نموذج حكم يتفق مع ظروفه الوطنية في صياغة استراتيجيات للتنمية تستفيد من الثروات الوطنية.

إن الانتكاسات المتكررة إلى النزاع في بعض البلدان الأفريقية تُبرهن بصورة كاملة على أن النماذج المفروضة من الخارج كثيرا ما تكون غير متوافقة مع البيئة المحلية وتولد المزيد من المشاكل. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى أن التفاوت الدائم وعدم التوازن في التنمية بين الشمال والجنوب لهما منطق تاريخي متأصل. ويقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو التزام ومسؤولية عن تقديم مساعدة ملموسة للبلدان النامية في تحقيق التنمية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للدول المتقدمة النمو أن تفي بفعالية بالتزامها بتقديم المساعدة الإنمائية وأن تساعد البلدان النامية مساعدة حقيقية في بناء قدرتها على التنمية المستقلة.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل كل جهد ممكن للسماح للبلدان النامية بالاستفادة من عوائد الصناعات الناشئة، مثل التكنولوجيا الرقمية والطاقة النظيفة والذكاء الاصطناعي، بما يسمح بتحقيق قفزة إنمائية لتلك البلدان. وفي عالم اليوم، تواجه عملية العولمة بعض الرياح المعاكسة ولكن التعاون الإقليمي لا يزال مزدهرا وقويا. ويجب أن ننهض بالتكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي وأن نعزز التنمية المتكاملة لجميع البلدان. وفيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ينبغي أن نعزز التآزر الدولي من أجل التنمية المنسقة وأن نسمح لنتائج التنمية العالمية بأن تفيد جميع البلدان على نحو منصف. ولا يمكننا القضاء بشكل أساسي على التهديدات التي تشكلها مختلف التحديات الأمنية العالمية إلا بتعزيز مجتمع المصالح المشتركة بين جميع الدول وبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

ثالثا، يتحتم تحقيق التنمية المشتركة والأمن المشترك وبناء مجتمع دولي مؤات للتنمية. وقد خطت البلدان النامية خطوات كبيرة في السنوات الأخيرة، ولكنها ظلت مهمشة في العولمة ومحصورة في

الطرف الأدنى لسلسلة الإمداد العالمية. ولا يرجع ذلك إلى أن البلدان النامية لم تعمل بجد. بل لأن البلدان النامية عاجزة عن تغيير ظلم النظام الدولي القائم وإجحافه. ويجب أن نرفض بحزم النزعة الحمائية وممارسة وضع بلد المرء في المقام الأول في التجارة الدولية. ويجب أن نعارض محاولات بعض البلدان المتقدمة النمو لعرقلة التعاون الدولي من خلال إشعال الحروب وبناء الحواجز والعمل على فصل سلاسل الإمداد وقطعها بسبب عوامل مثل النزاعات الجيوسياسية المستمرة والآثار غير المباشرة للسياسات المالية غير المسؤولة لدولة كبرى. ويواجه العديد من البلدان النامية صعوبات أكبر في التعافي بعد الجائحة، حيث تجتاح بعض الدول والمناطق الاضطرابات أو تواجه مخاطر متزايدة. وتلك الحالة مدعاة للقلق.

ونؤيد الأمم المتحدة في تحديد أولويات جدول أعمال التنمية. ونردد دعوة الأمين العام إلى التعجيل بإصلاح الهيكل المالي الدولي ودعم البلدان النامية في أن يكون لها صوت مسموع بقدر أكبر في الحوكمة العالمية. ونحث المؤسسات المالية الدولية على أن تلبي بشكل أفضل الاحتياجات الملحة للبلدان النامية فيما يتعلق بتمويل التنمية والاستجابة للمناخ وبناء القدرات. ونرحب بقيام مصرف التنمية الجديد وبنك التنمية الأفريقي ونظرائهما بدور أكثر نشاطا في هذا الصدد. وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بجدية بالتزاماتها بشأن تمويل المناخ ونقل التكنولوجيا ونأمل أن يسفر المؤتمر الثامن والعشرون المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في دبي، عن نتائج أكثر عملية في مساعدة البلدان النامية في تحسين قدراتها على الاستجابة للمناخ.

ولا يمكن تحقيق الحفاظ على السلام والتنمية المستدامة للعالم بأسره في سيناريو يزداد فيه عدد قليل من البلدان ثراء في حين تظل غالبية الدول فقيرة ومتخلفة إلى ما لا نهاية. ويجب أن نبني مجتمعا دوليا مؤاتيا للتنمية وأن نشجع جميع البلدان على اتباع طريق التنمية المشتركة والأمن المشترك وألا نترك أي بلد يتخلف عن الركب على طريق التنمية وألا نسمح لأي بلد بأن يتعرض للأذى في مسيرته نحو السلام.

إن الصين من بناة السلام العالمي ومن المساهمين في التنمية العالمية ومن المدافعين عن النظام الدولي. وفي الوقت الحاضر، تمضي الصين قدما في الإصلاح والانفتاح وفقا لأعلى المعايير. ولن يحقق التحديث على الطريقة الصينية تنمية جديدة في الصين فحسب، بل سيخلق أيضا فرصا جديدة لتنمية البلدان في جميع أنحاء العالم. وستواصل الصين الاسترشاد بسياسة حسن الجوار القائمة على الصداقة والإخلاص والمنفعة المتبادلة وشمول الجميع، ساعية إلى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية والرخاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد أنشأت الصين آلية للحوار الجماعي والتعاون مع العديد من البلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ولا تدخر الصين جهدا لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان الأخرى التي تواجه حالات خاصة، على تحقيق التنمية المستقلة وتعزيز وتوطيد أساس السلام والاستقرار. وقد اقترحت الصين مبادرة التنمية العالمية ومبادرة الأمن العالمي اللتين تشكلان مثالين ملموسين لمفهوم التنمية من أجل السلام، وحلَّين صينيين للنهوض بالتنمية العالمية والأمن المشترك.

وستواصل الصين دعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن في الاضطلاع بدور قيادي وتنسيقي في مجال السلام والتنمية العالميين. وستعمل، من خلال صندوق التنمية العالمية والتعاون بين بلدان الجنوب والصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية، على زيادة دعم الموارد وإعطاء زخم جديد للأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

وختاما، يحدوني الأمل في أن تكون مناقشة اليوم المفتوحة فرصة للدول الأعضاء لا لتوضيح مواقفها وآرائها بشكل كامل فحسب، بل للإصغاء بعضها إلى بعض وتعزيز التفاهم المتبادل أيضا. وهدفنا المشترك هو تنحية الخلافات جانبا، وإيجاد أرضية مشتركة، وتحقيق توافق في الآراء، وتمكين مجلس الأمن من الوفاء على نحو أفضل بمسؤوليته الهامة عن صون السلام والأمن الدوليين.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد غونسالفيس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب موزامبيق بمبادرة جمهورية الصين الشعبية لعقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن موضوع "صون السلام والأمن الدوليين: تعزيز استدامة السلام من خلال التنمية المشتركة". ونود أن نعرب عن تقديرنا لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام، وفخامة السيدة ديلما روسيف، رئيسة مصرف التنمية الجديد، والسيد جيفري ساكس، رئيس شبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة ومدير مركز التنمية المستدامة في جامعة كولومبيا، على إحاطاتهم الشاملة والثاقبة للمجلس بشأن هذا الموضوع الهام.

إنّ النزاعات المسلحة، ولا سيما تلك الناجمة عن التنافس على الوصول إلى الموارد، آفة موجودة في المجتمعات والدول والأمم، تتسبب في العديد من الوفيات وتجبر عددا متزايدا من الناس على ترك مناطقهم الأصلية وسبل عيشهم، على نحو يؤدي إلى تفاقم حالة الفقر. ويرتبط العديد من النزاعات الوطنية، فضلا عن النزاعات الإقليمية، ارتباطا مباشرا بالتفاوتات في مجال التنمية التي كثيرا ما تؤدي إلى الفقر المدقع، وتباين في توزيع الموارد، والافتقار إلى الوظائف والهياكل الأساسية، مما يعرّض السكان، ولا سيما في أقل البلدان نموا، لأوضاع هشة.

وتؤدي الصعوبات في الوصول إلى الموارد وسوء استخدام التكنولوجيات الناشئة إلى بيئة نزاع يمكن أن يتحول إلى اضطرابات اجتماعية، مع خطر اندلاع العنف المسلح، وإمكانية استغلاله على يد الجماعات الإرهابية لتجنيد أعضاء في صفوفها، واعدة إياهم بعوائد مالية مرضية وبالوصول إلى الموارد. وقد أثبت التاريخ فعلا أن الافتقار إلى التنمية المستدامة يثير المظالم والظلم وأوجه عدم المساواة. وبالتالي، فإن التنمية المستدامة والشاملة هي السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم قادر على الصمود في وجه الصدمات والأزمات في عصرنا ولم شمل أسرتنا البشرية. ويدفعنا هذا الواقع إلى التفكير في ضرورة استعراض استراتيجياتنا لحل النزاعات، ولا سيما بالنسبة للنزاعات الناجمة عن الفقر والوصول إلى الموارد. وهذه النزاعات، بدورها، تعرقل جهود الدول من أجل تحقيق السلام المستدام والحفاظ عليه وتوطيده.

يعتبر السلام والأمن، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون والتنمية الركائز الأربع للأمم المتحدة. ولذلك، فإنّ الحديث عن العلاقة بين السلام والأمن والتنمية يعني الحديث عن جوهر منظمتنا وتطلعات الدول الأعضاء والشعوب التي تركّز على ضرورة تجنب تكرار ويلات الحروب ومعالجة بعض أسبابها الجذرية.

ومن هذا المنطلق، تمثّل الصلة بين السلام الدائم والتنمية الشاملة والأمن والاستقرار حقيقة لا يمكن إنكارها. وقد أبرزت مختلف المحافل، بما فيها مجلس الأمن، هذه الصلة، كما تم تذكير المجتمع الدولي بأهميتها. وفي الآونة الأخيرة، أوضحت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بشكل لا لبس أنه "لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة دون سلام وأمن، وسيكون السلام والأمن في خطر من دون التنمية المستدامة" (قرار الجمعية العامة 1/70، الفقرة 35).

واليوم، ونحن في منتصف الطريق نحو الوفاء بالموعد النهائي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ندرك بقلق عميق أن التطلع إلى عدم ترك أي شخص خلف الركب صار بعيد المنال، إذ لا تتعدى نسبة أهداف التنمية المستدامة التي توجد على المسار الصحيح لتحقيقها 12 في المائة، أما البقية فبلوغها معرض للخطر.. وإذا لم تتخذ تدابير جريئة لإعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح، ستستمر فجوة التفاوت في البلدان وفيما بينها في الازدياد. وغني عن الشرح إنه كلما ازدادت أوجه عدم المساواة، زاد احتمال نشوب النزاعات، مما يمكن أن يشكل عاملا محركا أو مضاعفا للتهديدات.

وتولي موزامبيق أهمية كبيرة للتفكير في الترابط الحاسم بين السلام والأمن والتنمية، تمشيا مع موجز السياسات الجديد الذي أصدره الأمين العام مؤخرا بعنوان "خطة جديدة للسلام" الذي يعترف بالطبيعة المترابطة للعديد من هذه التحديات التي نواجهها. وقد شدد فخامة السيد فيليب جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، بينما كانت موزامبيق رئيسة للمجلس، وفي المناقشة المفتوحة بشأن السلام والأمن

في أفريقيا التي ركزت على تأثير سياسات التنمية في تنفيذ مبادرة إسكات البنادق، التي عقدتها موزامبيق في آذار/مارس، على ضرورة كفالة الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير فرص لتنمية رأس المال البشري (انظر S/PV.9299).

ويتيح لنا هذا الواقع أن نؤكد بكل اقتناع أنه لم يعد من الممكن اعتبار الحل العسكري التقليدي البحت السبيل الوحيد لتحقيق السلام والحفاظ عليه وتعزيزه. فبدلا من ذلك، لا بد للدول الأعضاء من اتباع نهج أكثر شمولا وتنسيقا فيما بينها، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز أوجه التآزر في مجال التنمية المشتركة، بهدف تمكين الدول من كفالة السلام واستدامته.

ولذلك، من المهم إيلاء الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية الشاملة الاهتمام نفسه الذي يُعطى للأبعاد العسكرية. ومرد ذلك إلى أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية غالبا ما تكون الأسباب الجذرية للنزاعات، بل ويمكن أن تؤجج العنف وعدم الاستقرار إذا لم تُعالج على نحو ملائم. إنّ معالجة تلك العوامل أمر حاسم لبناء السلام المستدام. وكما هو مبين بوضوح في المذكرة المفاهيمية (S/2023/870، المرفق)، ينبغي إدماج التنمية في جميع مراحل منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه.

وإدراكاً من موزامبيق لأهمية كفالة مراعاة احتياجات جميع شرائح السكان لتحقيق التعافي وإعادة الإعمار والتنمية، أنشأت وكالة التنمية المتكاملة الشمالية، بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة في مقاطعات كابو ديلغادو ونامبولا ونياسا المتضررة، من خلال التدريب المهني وتطوير الهياكل الأساسية للمستوطنات البشرية، مع التركيز على توظيف النساء والشباب. وبالمثل، ظلت وكالة التنمية المتكاملة الشمالية تشارك في تعزيز تحسين نوعية حياة المجتمعات بتوفير إمكانية الحصول على المياه النظيفة والخدمات الصحية والتعليم والأراضي والعدالة. وقد أسهمت تلك الإجراءات في الحد من الفقر والتفاوتات الإنمائية وتعزيز السلام المستدام والتماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود في وجه النزاعات.

وفيما يتعلق بالموضوع قيد المناقشة اليوم، تود موزامبيق أن تناشد الدول الأعضاء وتحثها على القيام بما يلي.

أولا، اعتماد نهج شامل ومتكامل لتعزيز القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نموا عن طريق تيسير إمكانية الوصول إلى وسائل إنتاج تكنولوجية أكثر فعالية، بما في ذلك التمويل الكافي لقطاعات الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك، على سبيل المثال لا الحصر.

ثانيا، الوفاء بالتزاماتها الإنمائية المتفق عليها دوليا واتخاذ تدابير ملموسة لضمان حصول أقل البلدان نموا على التكنولوجيات الناشئة كوسيلة لتعزيز التنمية المشتركة لضمان صون السلام المستدام.

ثالثا، منع استخدام المجالات والتكنولوجيات الناشئة سلاحا وتعزيز الابتكار المسؤول مع تسليط الضوء على الحاجة إلى إدارة عالمية للتصدي للتهديدات التي تشكلها التكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي ومنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل.

رابعا، تيسير حصول أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر بحالات نزاع على التمويل، في ضوء البيان الرئاسي S/PRST/2011/4، للتعجيل بعملياتها للتعمير بعد انتهاء النزاع والإنعاش الاقتصادي وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه النزاعات.

خامسا، إيلاء الأولوية للاستثمارات التي تضيف قيمة إلى المواد الخام في موقع استغلالها لتوليد ثروة وفرص عمل للسكان، وخاصة الشباب، فضلا عن تعزيز قدرة الدولة على الاستثمار في المجالات الاجتماعية، مع رفع مؤشر التنمية البشرية والإيرادات لتعزيز التنمية.

سادسا، تعزيز الثقة والاطمئنان وتشجيع التعاون، مع إيجاد حوافز للعمل الجماعي وضمان تكييف الجهود مع السياقات المحلية والوطنية.

وفي الختام، كما أكدت الجمعية العامة، يحتاج السلام الدائم إلى تنمية شاملة ومستدامة إذا أريد له أن يترسخ ويزدهر، الأمر الذي يتطلب بدوره سلاما واستقرارا. ولذلك، نود أن نشدد على ضرورة التصدي لجميع العوامل المحتملة وراء اندلاع أزمة أو نزاع بغية تعزيز

السلام المستدام من خلال التنمية المشتركة. ويتماشى ذلك النهج الكلي والمتكامل مع رؤية الأمم المتحدة للسلام المستدام.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الصين على عقد مناقشة اليوم الهامة بشأن السلام والتنمية المستدامة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

عندما لا يتمكن جميع الناس في بلد ما من التمتع بفوائد التنمية على قدم المساواة أو عندما لا يستطيعون ممارسة حقوقهم الإنسانية الأساسية، يزداد خطر نشوب نزاع عنيف. ومهمتنا، بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، هي صون السلم والأمن الدوليين، مما يعني أننا نتحمل المسؤولية عن تعزيز حقوق الإنسان والنهوض بالتنمية العادلة حتى نتمكن من منع نشوب النزاعات قبل أن تخرج عن نطاق السيطرة.

وأود أن أكون واضحة: إن النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها ليسا محركين للنزاعات، كما سمعنا. غير أن الاستباق ضروري، لأننا رأينا مدى صعوبة اتخاذ إجراء بعد أن يكون النزاع قد اندلع فعلا. فخذ على سبيل المثال انعدام الأمن الغذائي العالمي. إننا نعلم أن النزاع هو السبب الأول للجوع، ولكننا نعلم أيضا أن الجوع قوة دافعة للنزاع. ومهمتنا هي تعطيل تلك الدورة. وكان من دواعي اعتزاز الولايات المتحدة أن قدمت أكثر من نصف ميزانية برنامج الأغذية العالمي، في عام 2022. غير أننا نحتاج – أكثر من مجرد الاستجابة للمجاعات الحالية – إلى العمل بشكل تعاوني لمنع حدوث مجاعات في المستقبل – سواء كان ذلك بالمساعدة على تطوير المحاصيل والممارسات الزراعية الذكية مناخيا أو مساعدة المزارعين الأسريين على تأمين المساواة في الوصول إلى الأراضي والمعرفة والدعم المالي.

وتنطبق نفس روح الإنصاف تلك على استراتيجيتنا التمويلية كذلك. وبالتعاون مع مجموعة السبع، التزمنا بحشد 600 بليون دولار من الاستثمارات الجديدة بحلول عام 2027 من خلال الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار، بما في ذلك مئات البلايين من الدولارات في استثمارات القطاع الخاص. وإذ تحشد الاقتصادات الرئيسية في العالم التمويل من أجل التنمية، يتحتم علينا جميعا أن نكفل أن يكون ذلك الإقراض مسؤولا وشفافا؛ وأن نمنع الديون التي لا يمكن تحملها وحتى حالات المديونية الحرجة، بدلا من أن نسهم فيها؛ وأن نأتي جميعا إلى الطاولة معا لمساعدة المقترضين الذين يجدون صعوبة في سداد ديونهم. وظلت الولايات المتحدة تعمل مع تحالف واسع النطاق لتطوير المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ولتوسيع نطاق توافر التمويل الآمن والمستدام، بمئات البلايين من الدولارات، لا سيما لأفقر البلدان.

وإذ نفعل ذلك، وفي الواقع إذ نعمل على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، تلتزم الولايات المتحدة بوضع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن الشراكة، في طليعة نهجنا. وسنعمل على الصعيدين الثنائي والإقليمي مع الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف من أجل تحقيق تلك الغاية.

وأود أن أكون واضحة: إذ نجدد التزامنا بتعزيز السلام من خلال التنمية والتنمية من خلال السلام، يجب علينا أن نرتكز على مبادئ حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات على حد سواء. ويجب علينا أن نضمن ألا يتخلف أحد عن الركب. فعدم القيام بذلك يجعل العمل الإنمائي أصعب ويجعلنا نتصرف بردود الأفعال، بدلا من أن نكون استباقيين، عندما يتعلق الأمر بضمان السلام. إننا بحاجة إلى تحديد عدم الاستقرار والأماكن التي يزيد فيها الافتقار إلى التنمية والحريات الأساسية من خطر نشوب النزاعات. وتحقيقا لتلك الغاية، نقدر الأدوار الهامة التي تضطلع بها لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام لتحديد ودعم الدول والمجتمعات التي تعاني من الهشاشة.

وآمل أن نتمكن من تسخير زخم حدث اليوم لزيادة انخراط المجلس مع تلك المنظمات ودعم عملها في منع نشوب النزاعات، لأننا نعلم أن تلك الأزمات تؤدي إلى الكثير من الموت والدمار الذي لا معنى له ويؤدي إلى إعاقة إحراز تقدم في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. وليس ثمة من شك في أن العمل لن يكون سهلا – وفي الواقع، إننا نعلم أنه ليس سهلا. ولكن الآن ليس وقت السخرية. وبدلا من ذلك، هذه لحظة لتجديد التركيز والتفاني المشترك.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يجب علينا أن نتأكد من أن التنمية المستدامة ترتكز على مبادئ تلك الوثيقة التأسيسية – الوثيقة التي نحن جميعا طرف فيها. ويجب علينا أن نعمل على جعل ذلك حقيقة واقعة لكل شخص حتى نتمكن في نهاية المطاف من تحقيق رؤية عالم خال من النزاعات. فمستقبل أبنائنا وأحفادنا يعتمد على ذلك.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام على إحاطته. كما أشكر السيدة روسيف والسيد ساكس على مشاركتهما.

أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، ملاحظة: في مواجهة حجم التوترات الدولية، نحتاج إلى استعراض أساليب عملنا. ولكي نهيئ الظروف حقا للسلام الدائم، نحتاج إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. فتلك المسائل ترتبط ارتباطا جوهريا بمسائل التنمية، كما نرى في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. ويشكل تغير المناخ والتدهور البيئي عاملين إضافيين من عوامل عدم الاستقرار الذي ستتزايد آثاره الضارة في العقود القادمة. ويساعد الاستثمار في جميع جوانب التنمية المستدامة على ضمان السلام الدائم. والاستثمار في التعليم ومناصرة حقوق المرأة وحماية المناخ والتنوع البيولوجي والحفاظ على الصحة هو استثمار في السلام. وعلى العكس من ذلك، فإن ضمان السلام والأمن شرط جوهري للتنمية المستدامة. ولهذا السبب يجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها معا: مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمنظمات والصناديق والبرامج وجميع الشركاء الإنمائيين.

ثانيا، تتيح الخطة الجديدة للسلام التي قدمها الأمين العام فرصة للالتزام الجماعي المتجدد من جانب الدول الأعضاء. وتتماشى الرؤية المقترحة، التي نؤيدها، مع النهج القائم على حقوق الإنسان الذي تقوم عليه خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فهي تجمع بين التنمية ودعم العمليات السياسية واحترام حقوق الإنسان وتنفيذ ولاية عمليات السلام. وقد أسهمت فرنسا في وضع تلك الاستراتيجية وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى أخذها بعين الاعتبار. ومع ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا أن التنمية لا يمكن أن تكون استجابة واحدة تناسب الجميع للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وهذا هو سبب وجود المجلس.

وعلى الرغم من جميع أدوات الوقاية وبناء السلام، تقع على عاتقنا مسؤولية التصدي للأزمات عند نشوبها. وتقع على عاتقنا مسؤولية دعم تنفيذ ولاية الأمم المتحدة، بما في ذلك حفظ السلام وحقوق الإنسان. ورسالتي الأخيرة هي دعوة إلى العمل الجماعي، الذي تعتزم فرنسا أن تضطلع فيه بدورها الكامل.

ونقلت فرنسا هذه الدعوة في مؤتمر القمة من أجل ميثاق مالي عالمي جديد في حزيران/يونيه. ووفر مؤتمر القمة زخما على أعلى مستوى واقترح حلولا ملموسة تستند إلى الاحتياجات التي أعربت عنها البلدان النامية. وهذا الطلب على التضامن الدولي هو في صميم ميثاق باريس من أجل الناس والكوكب.

ويجب علينا أيضا أن ننشئ حلقة مثمرة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل من أجل حماية المناخ والتنوع البيولوجي. وهذا هو هدف مشروع "مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل"، الذي يهدف إلى مكافحة آثار تغير المناخ والتصحر وانعدام الأمن الغذائي والفقر – في المنطقة الممتدة من السنغال إلى جيبوتي. وقد ساعدت فرنسا في جمع 16 بليون دولار لذلك المشروع.

وأخيرا، أود أن أكرر دعوتنا الجماعية إلى تعزيز آلية الأمم المتحدة للأمن المناخي. ويجب أن يكون المجلس قادرا على تقييم أثر تغير المناخ على السلام والأمن وتوقعه ومنعه على نحو أفضل، وأن يستخلص كل العواقب.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

تؤمن مالطة إيمانا راسخا بأن التنمية المستدامة وحقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من التصدي لأوجه عدم المساواة والمظالم والإقصاء. وكثيرا ما تكون تلك العناصر هي السبب الجذري لعدم الاستقرار والنزاع.

ومن الآثار السلبية لتغير المناخ إلى انعدام الأمن الغذائي والمائي، ومن النزوح القسري إلى تزايد أوجه عدم المساواة، فإن التحديات التي يواجهها الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، لا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات، متعددة الجوانب. ولا تزال هذه الآثار غير المتناسبة على سبل عيش الناس تحد من قدرتهم على ضمان تنمية مستدامة قادرة على الصمود للأجيال الحالية والمقبلة.

وفي ظل تلك الخلفية، تسلم مالطة بمسؤولية مجلس الأمن عن التصدي لتلك التحديات المتعددة الأبعاد. وفي إطار ثقتنا المتجددة في تعددية الأطراف، نؤمن بالنهج الشاملة للسلام المستدام، التي تُسمع فيها أصوات جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويجب أن ترتكز تلك الرؤية الشاملة على الاستدامة عبر مسارات التنمية الثلاثة – البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

إن التنمية المستدامة عامل من العوامل التي تمكننا من منع نشوب النزاعات وبناء السلام، لأنها تحقق التغيير التحويلي في المجتمعات. وهي تعزز تكيف المجتمعات مع الصدمات الحالية والمقبلة والتخفيف من حدتها وقدرتها على الصمود. ونشدد أيضا على أن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة، من ناحية، والتنمية الشاملة والمستدامة، من ناحية أخرى، غير قابلة للتجزئة ومترابطة ويعزز بعضها بعضا.

وندعو إلى اتباع نهج شامل لبناء السلام. ونؤيد تعزيز التعاون بين أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن هيئات مثل لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان.

ومن خلال الجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والمكاتب الإقليمية والأفرقة القطرية، أصبحنا أكثر قدرة على تحديد الأسباب الجذرية التي تقوض الاستقرار وتمكين المجتمعات المحلية بالأدوات اللازمة للتخفيف من حدة التهديدات.

والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بما فيها مالطة، هم المانحون الرئيسيون في العالم للمساعدة الإنمائية والتعاون الإنمائي. وسوف يستثمر الاتحاد الأوروبي 300 بليون يورو في التنمية المستدامة على مدى السنوات الخمس المقبلة من خلال مبادرة البوابة العالمية. ونحن نؤمن بأهمية الشراكات القوية التي يدعمها نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية، يشمل القيم العالمية والمعايير العالية التي تخدم الناس والكوكب، وهو ما تمثله البوابة العالمية. وشراكتنا مع الاتحاد الأفريقي مثال على ذلك.

وتتطلب التنمية الشاملة اعترافنا الجماعي بالاحتياجات المحددة للنساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع على حد سواء. وفي ضوء ذلك، ندعو إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والفعالة والآمنة للمرأة في جميع مجالات ومستويات الحياة العامة والسياسية، بما في ذلك عمليات السلام والتنمية.

كما أن والحصول على التعليم الشامل والجيد وفرص العمل شرط مسبق حاسم للقضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين وسد الفجوة الرقمية. ونحن بحاجة إلى تمكين الناس، ولا سيما الشباب، من المشاركة الكاملة والمجدية في النظم الديمقراطية من خلال القدرات والموارد والمهارات. ويجب علينا أيضا تعزيز الإلمام بالقراءة والكتابة، بما في ذلك الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، لمواجهة المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة بشكل فعال.

كما أن المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، التي تشكل واقعا يوميا وثابتا في العديد من البلدان، تتطلب اهتمامنا العاجل. وينطوي ارتفاع مستوى سطح البحر على إمكانية القضاء على الدول المنخفضة والدول الجزرية الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتزيد الظواهر الجوية القصوى والجفاف والفيضانات من مخاطر النزاع وعدم الاستقرار في المناطق المعرضة للخطر. وفي ضوء ذلك، ما زلنا مقتنعين بأن لمجلس الأمن دورا هاما يؤديه في التصدي لتلك التحديات. ودعونا لا ننسى أن التهديدات الناجمة عن المناخ يمكن أن تؤدي أيضا إلى تراجع التقدم الإنمائي المحرز على مدى عقود.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أهنئ الصين على مبادرتها بعقد هذه المناقشة الهامة وأشكر الأمين العام على التزامه الدؤوب

بتعزيز السلام والتنمية بوصفهما وجهين أساسيين للأمن العالمي المستدام. وأود أيضا أن أشكر الرئيسة ديلما روسيف والرئيس جيفري ساكس على إسهاماتهما المفيدة بشكل خاص في هذه المناقشة العامة.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ظل تعدد النزاعات العنيفة التي تستنزف عدة مناطق يعوق السعي إلى تحقيق السلام الدائم في العالم. ويقع ما يقرب من 2 بليون شخص، أو ربع البشرية، فريسة للحرب أو الأزمات الدورية، وخاصة في أفريقيا، حيث أصبحت العديد من النقاط الساخنة لعدم الاستقرار مزمنة وأحيانا منسيّة. وأشير هنا إلى منطقة الساحل والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى ومنطقة حوض بحيرة تشاد. ومن الواضح أن أفق السلام الدائم مسدود بسبب سلسلة من الأزمات المرتبطة بالتخلف والمنافسات الجيوسياسية والافتقار إلى التضامن الدولي وندرة العمل فيما يتعلق بأزمة المناخ. وتداعيات انعدام الأمن هذا تنعكس على الظروف المعيشية للناس بينما هم ليسوا أسبابا أو عوامل لتفاقم الأوضاع. وتدمير المدارس لا يضخم المشاكل الاقتصادية والهيكلية الأساسية فحسب، بل إنه عامل حاسم في تجنيد الإرهابيين والجماعات المسلحة، بينما يُبقي أيضا على دورة عدم الاستقرار والفقر في البلدان التي تشهد نزاعا. وفي تقرير صدر مؤخرا (S/2023/861)، يشير الأمين العام إلى أن 19 مليون طفل لن يلتحقوا بالمدارس في السودان نتيجة للأزمة الحالية. وفي تقرير آخر، تشير اليونيسف إلى إنه منذ عام 2020، لم يلتحق أكثر من 8 ملايين طفل تتراوح أعمارهم بين 6 و 14 عاما في منطقة الساحل بالمدارس، وهو ما يمثل حوالي 55 في المائة من تلك الفئة العمرية. ونعلم أن ما يقرب من 3,2 مليون طفل لم يلتحقوا بالمدارس في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

ومن الواضح أن العجز في التنمية في عدة مناطق من العالم يمثل تحديا حقيقيا، ومن ثم تهديدا للتعايش السلمي بين المجتمعات. وهذا يغذي الأثر السلبي للعداوات، ويضعف مؤسسات الدولة، ويسمح للتعصب بالازدهار. وفي هذ الصدد، من الضروري الاستثمار بكثافة في التنمية بغية تمهيد الطريق نحو السلام الدائم. وهذا أمر حاسم إن أردنا كسر الحلقة المفرغة لعدم الاستقرار، لأن معالجة الأسباب الجذرية لهشاشة الدولة أهم من التركيز على أعراض الأزمات.

وقبل كل شيء، فإن عملنا الجماعي يكون أكثر فعالية عندما نعزز المرونة المجتمعية بغية منع وتقليل الخسائر البشرية والمالية الفادحة للنزاعات، التي تعرض السلام والأمن والتنمية المستدامة للخطر في العالم بشكل عام وفي أفريقيا بشكل خاص. ونتفق مع ما ذهب إليه تقرير الأمين العام لعام 2022 بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام (S/2022/66) من أن أفضل دفاع ضد الصراع العنيف هو التنمية الشاملة التي لا تترك أحدا خلف الركب. ومن مزايا ذلك التأكيد على أهمية التنمية التي تركز على الناس، والتي تشكل مصفوفة خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد ركزت غابون التزامها الدولي بتنفيذ خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 من خلال التركيز على خمس ركائز رئيسية: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنمية المستدامة، وبُعد السلام والعدالة والمؤسسات الفعالة والشراكات على المستوى العالمي.

وبغية غرس السلام، يجب أن تبدأ باستثمارات كبيرة تتناسب مع تحدياتنا العالمية. وقبل كل شيء، يجب إعطاء الأولوية لنهج شامل يقوم على منع نشوب النزاع، مع تخصيص موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها للقطاعات ذات الصلة، بغية تيسير تنمية البلدان ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات بطريقة مستدامة. وينبغي التركيز بوجه خاص على التعليم والقضاء على الفقر وتشغيل الشباب من أجل حمايتهم من شبكات العنف والاستغلال. ومن الضروري توفير استجابة موحدة ومتنوعة لتمكين الدول الهشة من الخروج من الأزمات المتعددة الأوجه التي تواجهها. وفي هذا الصدد، فإن دور المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي أساسي، لا سيما في تمويل برامج التدريب، وإيجاد فرص العمل، وتنفيذ المشاريع السريعة الأثر وبرامج التنمية. ومن الضروري أن نذهب إلى ما هو أبعد من الساحة المتعددة الأطراف لتعبئة القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المجتمع المدني، لبناء ميثاق عالمي حقيقي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لصالح الدول الهشة، ولا سيما الدول التي تمر بمراحل التعمير بعد انتهاء النزاع، والتي تحتاج بشكل خاص إلى تمويل كبير لعملية الإنعاش.

وباسم عدم قابلية السلام للتجزئة، تقع على عاتق مجلس الأمن والمجتمع الدولي مسؤولية دعم الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على نطاق أوسع بتشجيعها على اعتماد وتنفيذ استراتيجيات ترمي إلى تعزيز المؤسسات والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية من أجل التصدي للتحدي المتمثل في تحقيق سلام دائم في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أن منظور خطة الأمين العام الجديدة للسلام هو منظور مفعم بالأمل لا يمكن أن يفوتنا إذا أردنا أن نعيد ربط الهدف المشترك للتنمية المستدامة بأركانها الأساسية – التنمية واحترام جميع حقوق الإنسان. وأود أن أشدد على الأهمية المحورية لثقافة السلام من خلال التأكيد مجددا على أنه لا يوجد سوى طريق واحد نحو السلام المستدام، سلام يمكن أن يصمد أمام أزمات عصرنا، وهو طريق التنمية المستدامة.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام والسيدة روسيف والسيد ساكس على إحاطاتهم الإعلامية القيمة اليوم. والإمارات العربية المتحدة تشكر الصين على لفت انتباه مجلس الأمن إلى هذا الموضوع الهام. إن ريادة الصين في مجال التنمية المستدامة وأثرها على السلام والأمن قد أحدثت فرقا في جميع أنحاء العالم، حيث تصدرت المبادرات العالمية التي أدت إلى استثمارات كبيرة ومكنت الحكومات من التغلب على العقبات الهيكلية التي تعترض التنمية مع تعزيز المساواة والاستقرار والازدهار على نطاق واسع.

ويؤدي الفقر وعدم المساواة إلى تفاقم هشاشة البلدان وضعفها ويمكن أن يؤديا إلى عدم الاستقرار والصراع. ويمكن استغلال تآكل النسيج الاجتماعي للمجتمعات من قبل الجهات الفاعلة ذات الأجندات العنيفة. ونرى ذلك مرارا وتكرارا بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس، من منطقة الساحل إلى الشرق الأوسط. وبدون وضع خطة استجابة مرنة للأمم المتحدة تأخذ في الاعتبار سبل العيش الاقتصادية واستراتيجيات الإدماج الاجتماعي والقدرة على الصمود، جنبا إلى جنب مع الأطر السياسية القوية، فإننا سنضطر دائما إلى معالجة قضايا السلام والأمن الأساسية. فالاستثمار في التنمية يؤتي ثماره من السلام، ومع ذلك فإن أحدث سجلات الأداء المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة تبين لنا أننا بعيدون عن تحقيق النتائج المرجوة، حيث أن 15 في المائة فقط من الأهداف تسير على الطريق الصحيح و 48 في المائة بعيدة عن المسار بشكل معتدل أو شديد. وإذا كنا مقتنعين حقا بالصلات التي نناقشها بثقة هنا اليوم، فإن الأمر يحتاج إلى تغيير جذري في النهج. وتود الإمارات العربية المتحدة أن تتقدم اليوم بثلاث توصيات في هذا الصدد.

بادئ ذي بدء، نحن نقبل بوضوح العلم. ويمكن أن تشكل العلاقة بين الضعف وتغير المناخ والنزاع المسلح دورة مدمرة وينبغي معالجتها على هذا الأساس. إنه واقع معاش يوميا في العديد من حالات النزاع حول العالم. ومن بين البلدان الـ 20 الأكثر عرضة لتغير المناخ، يصنف البنك الدولي 15 بلدا على أنها هشة أو متأثرة بالصراعات. وينبغي للمجلس أن يعتمد نُهجا مبتكرة لكي يرى النزاعات من منظور يراعي المناخ وأن يعمل على نحو أفضل لمعالجة المشكلة. ونرحب بتبصر المجلس في تضمين القرار 2677 (2023) طلبا بأن يدرج الأمين العام تحليلا للمخاطر المرتبطة بتغير المناخ التي يمكن أن تؤثر سلبا على السلام والأمن في جنوب السودان في تقريره عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونأمل أن نرى طلبات إبلاغ مماثلة في حالات تجديد الولايات الأخرى عند الاقتضاء.

وفي غضون ما يزيد قليلا على أسبوع، تستضيف الإمارات العربية المتحدة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث ننظم اليوم الأول من نوعه للإغاثة والتعافي والسلام. وسيسلط الضوء على تقاطع تغير المناخ والسلام والأمن مع تسليط الضوء السياسي على أهمية زيادة التمويل المناخي للمجتمعات على الخطوط الأمامية لأزمة المناخ التي تعاني أيضا من الصراع والهشاشة. لدينا فرصة لدمج العمل المناخي والتنمية، وسيكون من الأهمية بمكان اغتنام تلك الفرصة.

ثانيا، كما قال آخرون، يجب أن نكفل الحصول المستدام والمنصف على التمويل، وهو أمر أساسي. ولا يمكننا أن نتوقع السلام إن لم نستثمر فيه. وما من شك في أن الهيكل المالي الدولي الحالي لا يواكب تحديات القرن الحادي والعشرين، وهو في الواقع يعمل بشكل متزايد كحاجز أمام التنمية. نحن بحاجة إلى ضمان حصول البلدان النامية على تمويل منخفض التكلفة وطويل الأجل، وأن تكون احتياجات أضعف البلدان في صدارة ومحور اعتباراتنا، بما في ذلك بناء القدرة على الصمود اللازمة لمواجهة تغير المناخ. وهذا يتطلب اتخاذ قرارات جريئة بشأن إصلاح نهج الهيكل المالي الدولي.

وترحب دولة الإمارات العربية المتحدة بمختلف مبادرات الإصلاح التي نوقشت بشأن إصلاح المؤسسات المالية الدولية حتى الآن، بما في ذلك مبادرة بريدجتاون. وستكون هذه المبادرات أيضا جزءا لا يتجزأ من المناقشات في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. غير أننا نحتاج أيضا إلى قفزة نوعية في تمويل المناخ. فتوسيع نطاق الحصول على حقوق السحب الخاصة، على سبيل المثال، يمكن أن يحرر 500 بليون دولار من تمويل المناخ للبلدان الأضعف. ومن جانبها، تعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم 4,5 بلايين دولار بحلول عام 2030 لتمويل المشاريع المناخية الأفريقية. ففي نهاية المطاف، تسير التنمية المستدامة وبناء السلام جنبا إلى جنب. ودعم تلك الجهود الآن أكثر فعالية من حيث التكلفة من دفع تكلفة النزاع لاحقا.

ثالثا، يجب أن تكون سياساتنا، سواء المتعلقة بالتنمية أو السلام والأمن، شاملة للجميع. الأمر بسيط: المجتمعات الشاملة للجميع تزدهر. وكل يوم تستبعد فيه النساء والشباب من التنمية هو يوم نعرقل فيه سعينا لتحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في الرخاء والسلام والأمن. ومن الأهمية بمكان ضمان مشاركتهم في الاستراتيجيات والتدابير الوطنية الرامية إلى بناء القدرة على الصمود لكفالة المجتمعات المستقرة والمزدهرة والسلمية التي نتحدث عنها هنا كل يوم. إن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة جزء لا يتجزأ من بناء الدولة، ويجب أن تتمحور جميع جهودنا من أجل الأمن والاستقرار حول ذلك الإدماج. إنها مسؤولية جماعية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل أن تخفف البرامج الإنمائية من أوجه الضعف المناخية والاقتصادية والاجتماعية في سعيه إلى تعزيز السلم والأمن.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب البرازيل عن امتنانها للرئاسة الصينية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي جاءت في وقتها تماما. كما أشكر الأمين العام والبروفيسور ساكس على ملاحظاتهما المتبصرة.

ويسرني أن أحيي وأشيد بإسهام رئيسة مصرف التنمية الجديد والرئيسة السابقة للبرازيل، السيدة ديلما روسيف، في هذه المناقشة.

كما تشير المذكرة المفاهيمية (S/2023/870، المرفق) لهذه المناقشة المفتوحة عن حق، فإن المناقشة بشأن الترابط بين الأمن والتنمية ليست جديدة. بل على العكس، يعود تاريخها، على الأقل، إلى اعتماد ميثاق الأمم المتحدة، عندما اتفقت الدول الأعضاء على أنها ستستخدم "الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها"، كما جاء في ديباجة الميثاق، من أجل كفالة السلم والأمن. تلك الصلة، المفصلة في الفصل التاسع، مترسخة في فكرة السلام المستدام، الذي هو الهدف النهائي للأمم المتحدة.

وفي حين أن الترابط بين الأمن والتنمية قد نوقش مناقشة مستفيضة، فلم تتخذ دائما تدابير ملموسة في ذلك الاتجاه. ومن غير المرجح أن تحقق الاشتباكات العسكرية البحتة في حالات النزاع السلام الذي يمكن أن يستمر في الأجلين المتوسط والطويل. فبدون معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، التي غالبا ما تتصل بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، سيظل ذلك الهدف النهائي بعيد المنال. فالتنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها بعضا.

وقد حفزت تلك المسارات الرئيسية على إجراء مناقشة مفتوحة نظمتها البرازيل في المجلس، بشأن هذا الموضوع، قبل 12 عاما

(انظر S/PV.6479) خلال الولاية الأولى للرئيسة آنذاك ديلما روسيف. ومنذ ذلك الحين، شهدنا تدهور البيئة الأمنية الدولية. ويتناقض نقص الاستثمار في المنع وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الزيادة المروعة في الإنفاق العسكري وتعزيز النهج التي تستجيب للشواغل الأمنية المباشرة. وفي الوقت نفسه، ظهرت نزاعات جديدة، وعادت البلدان التي بدا أنها مستقرة إلى العنف.

ويدعو ذلك السيناريو القاتم إلى التفكير بعمق في طريقة أفضل لمنع نشوب النزاعات وإدارة البلدان والمناطق المتأثرة بالنزاعات. وتشيد البرازيل بالتحليل الذي قدمه الأمين العام في موجز السياسة العامة المعنون "خطة جديدة للسلام"، ولا سيما الحجة القوية المؤيدة للمنع. لقد طال انتظار اتباع نهج شامل إزاء المنع، يقوم على الملكية الوطنية الكاملة. ويشكل الاستثمار القوي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية جزءا لا يتجزأ من ذلك النهج، كونها أحد الركائز الأساسية لمجتمعات أكثر إنصافا واستقرارا. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية إشراك المزيد من النساء في ذلك المسعى وفي عمليات صنع القرار.

وإذا كانت التنمية مهمة للمنع، فمن الأهمية بمكان استعادة السلام في البلدان المتأثرة بالنزاعات. يجب أن يكون دعم البلدان المتأثرة بالنزاعات في رحلتها نحو السلام والازدهار التزاما على نطاق المنظومة من قبل الأمم المتحدة، كما هو الحال مع أهداف التنمية المستدامة، التي تصب في نفس المسار ويجب أن تقودنا إلى نفس الاتجاه.

وكما لاحظنا في حالات مختلفة، فإن العنف يختمر ويتأجج جراء سياقات العوز وانعدام الفرص. ولتلك الحالة أثر غير متناسب على الشباب، الذين يصبحون، مع الحرمان من الآفاق الإيجابية، فريسة سهلة للجماعات الإجرامية أو المتطرفة. وبدون إحراز تقدم ملموس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تصبح وعود السلام متقلبة والانتكاس إلى النزاع مرجح.

ودور المؤسسات المالية الدولية حاسم في ذلك الصدد. ينبغي عدم تعريض البلدان المتأثرة بالنزاعات والأزمات الاقتصادية والمؤسسية لمزيد من العقاب عند محاولة الحصول على الموارد. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تأخذ مكانها كشركاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما من خلال تمويل مبادرات بناء القدرات المتعلقة ببناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وبدلا من المطالبة بسياسات مالية تقشفية، ينبغي أن تستهدف المؤسسات المالية الدولية المشاريع التي تهيئ الظروف للشمول الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي تحقيق السلام المستدام. ينبغي أن يكون ضمان أن تكون المبادرات الإنمائية شاملة للجميع قدر الإمكان من الأولويات.

ويكتسي تعزيز التنمية التي تدمج بفعالية المكاسب التكنولوجية الحالية وسد الفجوة الرقمية أهمية قصوى في تلك العملية. يمكن للوصول الواسع النطاق إلى التكنولوجيا أن يكون عامل تغيير جذري إذا ما طبق على نحو جيد، ويمكن أن يسرع المكاسب الاقتصادية والاجتماعية في العديد من القطاعات.

لقد برز بناء السلام بوصفه الأداة الرئيسية لسد الفجوة بين الأمن والتنمية. ولجنة بناء السلام في وضع جيد يمكنها من ربط المناقشات بين مختلف ركائز الأمم المتحدة وحشد الدعم الدولي لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع. كثير من هذه الأسباب لا يعالجها مجلس الأمن.

وتشكل المقترحات الواردة في الخطة الجديدة للسلام بشأن كيفية الارتقاء بعمل لجنة بناء السلام نقطة انطلاق جيدة جدا لمناقشاتنا بشأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المقرر عقده قريبا واستعراض هيكل بناء السلام لعام 2025.

لن نتمكن من منع النزاعات ومعالجتها على نحو ملائم بحلول حقيقية ودائمة إلا من خلال منظور شامل للطبيعة والظروف الخاصة التي تؤدي إلى نشوبها.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام غوتيريش والسيدة روسيف والبروفيسور ساكس على ملاحظاتهم.

إن تحقيق السلام والأمن المستدامين وصونهما لا يتطلبان استجابة قصيرة الأجل للعنف أو لحالة إنسانية فحسب، بل يتطلب

أيضا جهودا متوسطة وطويلة الأجل لمنع نشوب النزاعات أو تكرارها. وفي ذلك الصدد، من الأساسي اتباع نهج شامل وجامع قائم على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

ما من شك في أن التنمية هي أحد المكونات الأساسية للسلم والأمن. لا يمكن للناس أن يشعروا بالأمان عندما لا تكون لديهم وسيلة لإعالة أنفسهم. وسيساعد توفير البنية التحتية الضرورية والفرص الاقتصادية اللائقة للجميع على الحد من المظالم وتقليل مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي. في الوقت نفسه، ولكي يكون السلام والأمن مستدامين حقا، خاصة بعد حالات النزاع، يتحتم بناء وتعزيز الثقة بين الناس والمجتمع والحكومة في عملية التنمية.

ولكي يثق الناس في حكوماتهم، يجب تقديم الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والأمن إلى الجمهور. ومن الضروري بناء مؤسسات قادرة على الصمود من خلال التعليم والتدريب. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان لبناء مؤسسات تقوم على سيادة القانون، التي تشكّل أساس الحوكمة الرشيدة، والاستثمار في البشر الذين يشكّلون حجر الزاوية في الحوكمة.

وكل ذلك يعيدنا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن الجهود كافة ينبغي أن تركز على كرامة الإنسان. ومما لا شك فيه أن التنمية الاقتصادية عنصر لا غنى عنه عندما نتكلم عن تحقيق السلام والأمن – ولكنها في النهاية تتمحور حول كفالة كرامة كل فرد. ومن ذلك المنظور، ينبغي لجميع المبادرات الإنمائية أن تشمل الجميع. ومن الأهمية بمكان أن نكفل شمول الجميع حتى يتمكن جميع الأفراد، بمن فيهم النساء والشباب، من الاضطلاع بدور نشط في صون كرامتهم. ولذلك يجب أن تشمل جهود تحقيق التنمية كلا من تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحماية الحقوق المدنية. وفي ذلك الصدد، نؤكد أهمية المشاركة المتساوية والكاملة والمجدية للمرأة بوصفها صانعة قرار وعنصرا فاعلا في الجهود المفضية إلى تحقيق السلام المستدام. ولا تكتسي مشاركتها أهمية حيوية في سياق حماية النساء والفتيات في حالات النزاع فحسب، بل في جميع مراحل النزاع، بدءا من جهود منع نشوب النزاع وصولا إلى عمليات السلام ومرحلة بناء السلام بعد انتهاء النزاع. هذا علاوة على أن لتمكين المرأة تأثيرا إيجابيا على الاقتصاد العالمي.

ولا شيء من ذلك ممكن في غياب السلام. ولذلك فإن مجلس الأمن يؤدي دورا أساسيا. وينبغي للمجلس أن يعتمد نهجا متسقا يستند إلى الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لا يهدف إلى حل النزاعات فحسب، بل إلى منع تكرارها وبناء السلام المستدام، ويتطلب ذلك تعاونا منظما عبر منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وفي ذلك الصدد، أطلقت اليابان، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعهدا متعدد أصحاب المصلحة بشأن النهج القائمة على الربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام استعدادا للدورة الثانية المقبلة من المنتدى العالمي للاجئين، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر. ولا يهدف التعهد إلى تقديم المساعدات الإنسانية فحسب، بل إلى تعزيز الاعتماد على الذات وبناء قدرة المتضررين من الأشخاص والمجتمعات المحلية على الصمود، فضلا عن حل النزاعات ومنع تكرارها.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجلس أن يواصل تشجيع التعاون والتنسيق بين عمليات السلام والأفرقة القطرية، فضلا عن الوكالات والصناديق والبرامج. وينبغي لنظام المنسقين المقيمين أن يسخر كامل إمكاناته لدعم ما تبذله البلدان المضيفة من جهود بهدف تحسين قدرات شعوبها ومؤسساتها. وينبغي تفعيل هذا التعاون على نطاق المنظومة منذ اللحظة الأولى عند نشر عملية السلام حتى لحظة مغادرتها وما بعدها. ويمكن تحقيق المزيد من أوجه التآزر من خلال مواءمة الأهداف مع المؤسسات المالية الدولية. وبوسع المجلس أن يستفيد من المهمة الاستشارية التي تضطلع بها لجنة بناء السلام. فبإمكان لجنة بناء السلام، من خلال تعميق مناقشاتها واستخلاص الدروس المستفادة من تجارب البلدان المتضررة من النزاعات، أن تسهم في مداولات المجلس وإجراءاته من خلال توسيع فهمه للأسباب الجذرية للنزاعات، فضلا عما يمكن أن تقدمه من إنذارات مبكرة وتضطلع به من جهود لمنع

نشوب النزاعات وتقدمه من مشورة بشأن أفضل الممارسات للاستجابة للتهديدات الناشئة. ومن شأن زيادة الاتصال المتبادل بين لجنة بناء السلام والمجلس أن يعزز ما يبذله كلاهما من جهود.

وإذا أردنا تحقيق السلام المستدام، يجب أن يأتي التمسك بكرامة الإنسان وبناء الثقة في صميم جميع جوانب النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ولذلك تعمل اليابان على تعزيز الأمن البشري وستواصل الإسهام في تحقيق تلك الغاية.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتوجه بالشكر أيضا إلى الرئاسة الصينية على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة الهامة، كما أشكر الأمين العام غوتيريش والسيدة روسيف والسيد ساكس على ملاحظاتهم.

إننا نتفق مع الأمين العام على أن الخطة الجديدة للسلام تحدد رؤية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام واستدامة التنمية تنطبق على الجميع في البلدان كافة وفي كل الأوقات. ونتفق أيضا على أننا نعيش في عصر لا يمكن فيه لأي بلد أن ينعزل وينغلق على ذاته. فالأمن والتنمية في بلد ما يرتبطان بأمن البلدان الأخرى وتنميتها، كما هو الحال بالنسبة لجميع المسائل والمشاكل التي تصنع السلام والاستقرار أو تزعزعهما.

لقد أعلن قادتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة تعزز إحداها الأخرى. ويأتي هذا المفهوم الأساسي أيضا في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي بنيت على هذا الأساس – اتباع نهج متكامل وإيجاد مجتمعات سلمية وشاملة للجميع وإتاحة إمكانية اللجوء إلى العدالة وبناء مؤسسات خاضعة للمساءلة. وتكمن أفضل طريقة لمنع نشوب النزاعات وحلها في أن نبقى أوفياء للالتزامات التي قطعناها على أنفسنا تجاه بعضنا بعضا من أجل إرساء نظام دولي قائم على القواعد. فعندما تتصرف البلدان بطرق تنتهك تلك الالتزامات، من خلال التعدي على سيادة بلد آخر وسلامته الإقليمية أو محاولة ممارسة الضغط على بلد آخر للعمل ضد مصالحه الخاصة أو ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، فإنها تقوض أمن كافة الدول والنظام الدولي الذي يدعم السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

إن التحديات الخطيرة التي نواجهها وإحجامنا عن معالجة النزاعات التي طال أمدها تجسيد لانهيار التزامنا بالصالح العام وتفكك قيمنا ومبادئنا المشتركة، بما في ذلك عدم قابلية السلام للتجزئة وأن لا أحد باستطاعته أن ينعم بالسلام الدائم ما لم ينعم به الجميع. وبالمثل، لا يمكننا أن نكفل الحقوق الأساسية للجميع إذا اخترنا مجموعة فرعية واحدة من الحقوق وتجاهلنا بقيتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة عاملان مهمان في تعزيز التنمية والحفاظ على السلام، شأنه في ذلك شأن الدور الذي تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وعمليات السلام وجهود بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

ولا أعتقد أننا نختلف حول التحديات الرئيسية التي نواجهها، وضرورة التصدي لها، وما ينبغي أن يكون أولوية لدينا نحن المجتمع العالمي. بيد أنني أعتقد أن علينا أن نغير الطريقة التي نعالج بها تلك المشاكل حتى يتسنى التصدي لها بفعالية. وتتمثل مهمتنا في توسيع أفق إمكانياتنا والدفع نحو المزيد من العمل، مع الحفاظ على معاييرنا وقيمنا الأساسية. فالنهج التقليدي الذي تُعالج به التحديات الأمنية بمعزل عن غيرها غير عملي على نحو متزايد في عالمنا المتجه نحو العولمة.

وبينما نتداول بشأن كيفية الحفاظ على الاستقرار والأمن وتعزيزهما بشكل أفضل من خلال التنمية المشتركة، من الأهمية بمكان أن نتناول مسألة بناء قدرات البلدان المتضررة من النزاعات في مجال تحقيق التنمية وأن نعزز قدرتها على الصمود في مواجهة المخاطر الأمنية. ويجب إعادة توجيه المؤسسات المالية الدولية نحو تعزيز السلام والاستقرار العالميين على نحو أفضل. وتواجه البلدان النامية، لا سيما البلدان المتضررة من النزاعات، تحديات في الحصول على موارد كافية ومستدامة لتحقيق التنمية والدعم المالي، بما في ذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن لإعادة تنظيم تلك المؤسسات

من أجل توفير فرص متكافئة للحصول على التمويل أن يكسر الحلقة المفرغة للفقر والنزاع ويعزز التنمية المشتركة ويحافظ على السلام. وبالمثل، يمكن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة وسائر الأشكال الأخرى لوجود المنظمة أن تؤدي دورا هاما في تهيئة الظروف، داخليا وخارجيا، التي تفضي إلى تنمية البلدان المضيفة. ويمكن لمجلس الأمن أن ييسر دوره من خلال التماس مشورة لجنة بناء السلام.

وإذ نشرع في السير على طريق تعزيز الحفاظ على السلام من خلال تحقيق التنمية المشتركة، أود أن أؤكد أهمية العدالة باعتبارها عنصرا حاسما في جهودنا الرامية إلى تعزيز الحفاظ على السلام وتحقيق التنمية المشتركة. ولا يمكننا أن نجعل الناس في جميع أنحاء العالم يؤجلون آمالهم ويتخلون عن مطالبهم بتحقيق العدالة. فبدون العدالة، لن يكون لدينا سلام ولا تنمية.

وفي الختام، نتفق مع الأمين العام على أن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ينبغي أن يجدد الالتزام بالتعاون وأن يكون المجلس في صميم ذلك التعاون. وأود أيضا أن أقول إن الاستثمار في التنمية اليوم هو استثمار من أجل السلام غدا.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): نود أن نشكر الصين على عقد هذه المناقشة المفتوحة. لحسن الحظ، أصبح من المتفق عليه عموما الآن أنه ما من سلام بدون تنمية وما من تنمية بدون سلام. وقد اتضح ذلك جيدا في الإحاطات التي قدمها الأمين العام والسيدة ديلما روسيف، رئيسة مصرف التنمية الجديد، والسيد ساكس. ولا يمكن أبدا أن يكون هناك اثنان بدون ثلاثة: العنصر الثالث الذي لا غنى عنه للسلام الدائم هو إعمال جميع حقوق الإنسان – الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. وكما اعتاد الأمين العام السابق كوفي عنان أن يقول، لا تنمية بدون سلام، ولا سلام بدون تنمية، ولا بدون حقوق إنسان.

وكانت تلك الملاحظة بالفعل محورا في تأسيس الأمم المتحدة وأعادت الدول الأعضاء التأكيد عليها مرات عديدة. وفي الوقت الذي نواجه فيه عالما يمر بأزمة عويصة ويحتاج إلى إعادة اكتشاف إنسانيته، من المهم أن نتذكر الروابط المتأصلة بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة. إن البلدان المؤسسة للأمم المتحدة لم تعقد العزم على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب فحسب، بل أيضا على تعزيز الكرامة الإنسانية وتحسين الظروف المعيشية لكل فرد. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد كرس الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في وثيقة واحدة. واليوم لم تفقد تلك الرؤية الشاملة أيا من أهميتها لحماية الأفراد وتقدم المجتمعات.

وبإنشاء هيكل بناء السلام، أعطت الأمم المتحدة لنفسها أدوات قوية يمكنها – بالتعاون مع مجلس الأمن – أن تحمي الصلة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان. وباعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تكون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد وضعت خارطة طريق لتحقيق تلك الأهداف المترابطة. ويرسخ الهدف 16 توافق الآراء على أن التنمية لا يمكن أن تكون مستدامة إلا إذا كانت مدعومة بمجتمعات سلمية وشاملة للجميع في ظل حكم رشيد. كما أكد المجلس عدة مرات الصلة بين الركائز الثلاث. وقد سعت سويسرا دائما، من خلال تعاونها الدولي، إلى الربط بين هذه الجوانب.

وتظل سويسرا مقتنعة بأنه يمكن إيجاد إجابات مشتركة من خلال تبادل الآراء المستمر والبناء. لا توجد وصفة سحرية، ونحن بحاجة إلى الثقة والحوار وحسن النية، ويجب أن نعالج خلافاتنا بصراحة وأمانة. ويجب أن نسترشد بذلك النهج أيضا في تنفيذ الخطة الجديدة للسلام. إن هذه الخطة تدعو بشكل واضح جدا إلى العمل معا على ما يوحدنا، وليس ما يفرقنا. وتبرهن الخطة على أن التعاون لا يمكن أن ينجح ما لم تحترم الدول التزاماتها وميثاق الأمم المتحدة برمته.

وإذا كانت الثقة بين الدول ضرورية للتعاون الدولي، فإن الثقة بين الحكومات وشعوبها جزء لا يتجزأ من أداء المجتمعات لوظائفها. ويشير انخفاض مستويات الثقة إلى ضعف التماسك الاجتماعي، الذي يرتبط بدوره ارتباطا وثيقا بارتفاع مستويات عدم المساواة الاقتصادية. وتتضمن الخطة الجديدة للسلام توصيات مهمة للعمل يأخذها بلدي بجدية، وهي

استخدام الدبلوماسية الوقائية، ومنع عسكرة مجالات ناشئة مثل الفضاء الرقمي، وتسريع تنفيذ خطة عام 2030 لمعالجة الدوافع الكامنة وراء العنف وانعدام الأمن، ومعالجة الروابط بين المناخ والسلام والأمن.

ولن يحتفظ المجلس بدوره الهام في تلك المناقشات إلا إذا عزز نهجا كليا للوفاء بولاية المنع التي يتوخاها ميثاق الأمم المتحدة. وأحد العناصر الرئيسية هو إدماج بُعد المرأة والسلام والأمن في عمله. فلا يمكن لأي مجتمع أن يستفيد من التنمية المشتركة بدون إشراك جميع أعضائه، ولا يمكن لأي مجتمع أن يمنع نشوب النزاعات وحلها بدون إدماج المرأة بشكل منصف في عمليات السلام. ويجب تسخير إمكاناتها كصانعة سلام بشكل أفضل.

بتزويد بعثات حفظ السلام بمزيد من الأدوات لرصد حالة حقوق الإنسان يمكن للمجلس أن يضمن استدامة التزاماته. وللمنسقين المقيمين دور أساسي يؤدونه في التفاعل بين الركائز الثلاث. بالإضافة إلى ذلك، فإن مشورة لجنة بناء السلام لا تقدر بثمن ويمكن أن تحفز جهود الأطراف الفاعلة الأخرى، مثل المؤسسات المالية الدولية.

لقد تعلمت سويسرا في سياق مشاركتها الطويلة الأمد في التعاون الإنمائي أن تسخر الإمكانات الهائلة للصلة بين السلام والأمن والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان. وتعلمت من مبدأ الركائز الثلاث الواردة في الميثاق نفسه.

ويجب ألا تُجرى مفاوضات مؤتمر القمة المعني بالمستقبل على أساس الثقة فحسب، بل أيضا بالاستعداد للتوصل إلى حلول توفيقية ولأن تكون إنسانياً، وبهدف ضمان أن الأجيال القادمة، التي ستقود مصائر حكوماتنا والمنظمة، ستكون لديها الأدوات المناسبة للقيام بذلك.

ولا يزال ميثاق الأمم المتحدة يتضمن جميع الأدوات التي نحتاج إليها للتطور معا وبشكل جماعي لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. فهذه هي أفضل فرصة لنا – إن لم تكن فرصتنا الوحيدة – لتحقيق سلام دائم.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للطريقة التي أدرتم بها، سيدي الرئيس، أعمال مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أعرب عن شكره على عقد هذه المناقشة البالغة الأهمية.

كما أشكر السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام؛ والسيدة ديلما روسيف، رئيسة مصرف التنمية الجديد والرئيسة السابقة للبرازيل؛ وجيفري ساكس، رئيس شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة ومدير مركز التنمية المستدامة في جامعة كولومبيا.

إن بناء السلام يتطلب استجابات طويلة الأجل، ولكنه يتطلب أيضا نتائج فورية تعيد ثقة السكان الذين نخدمهم. إن الوقاية هي أفضل أداة لصون السلم والأمن. ولا غنى عن الحوار الشامل للجميع والوساطة والمشاورات والمفاوضات السياسية وغيرها من الوسائل السلمية، شأنها في ذلك شأن جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد أصبح من الصعب جدا تحقيق فكرة عدم ترك أي أحد خلف الركب – وأقول إنه تقريبا أمر بعيد المنال – بعد الجائحة ومختلف حالات النزاع. إننا جميعا متضررون، وخاصة أقل البلدان نموا. ولهذا السبب جددنا في مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر إرادتنا السياسية للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. إن ولايات المجلس، التي يعود تاريخها إلى أكثر من ثلاثة عقود، توصي بإدراج نهج شامل ومتكامل يشمل الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

ونظرا لأن السلام والتنمية يعزز كل منهما الآخر، سأركز على جانبين رئيسيين.

الأول يتعلق باحتياجات بلد يمر بنزاع أو بمرحلة انتقالية. إن المساءلة من خلال إنشاء مؤسسات قوية أمر لا غنى عنه في تمكين التنمية المستدامة. ويستلزم ذلك تيسير الوصول إلى العدالة وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، وفقا للهدف 16. كما أن وضع وتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع، على أساس كل حالة على حدة، أمر ضروري للقضاء على الأسباب الجذرية للنزاع، مثل الفقر وعدم المساواة.

ويتعلق الجانب الثاني باتباع نهج أكثر عالمية ويتناول المبادئ التوجيهية التي تمكن من الانتقال إلى السلام المستدام. إنني أشير إلى

العمل التآزري والتكاملي لبعثات السلام أو البعثات السياسية الخاصة مع وكالات الأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية والقطرية، التي تدعم التخطيط الوطني وتيسر الحصول على التمويل المتعدد الأطراف. إن المديونية المفرطة للبلدان التي تمر بنزاعات – ليس بسبب تكلفة الأسلحة والذخيرة فحسب، بل أيضا بسبب الهيكل المالي غير العادل، فضلا عن محدودية الوصول إلى الأموال الميّسرة الشروط – تدعونا إلى التفكير في جوانب الهشاشة، لأن مجرد الخروج من النزاع لا يكفي. كما أن هناك حاجة إلى الحفاظ على مستويات الرضا بين الناس، مما يتطلب استثمارات عامة في الخدمات الأساسية والصحة والتعليم والهياكل الأساسية.

إن الفساد ظاهرة تسبب الفقر وتعوق التنمية وتضعف النظم القضائية والسياسية. كما أنه يضر بالديمقراطية، ولهذا السبب يجب على القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني أن يوحدوا قواهم في مكافحة هذه الآفة للعمل على مبادرات توجد الشفافية والنزاهة على المستوى المؤسسي. ولهذا السبب ندعو إلى تنفيذ خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية. ويدعو الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ونحث البلدان المتقدمة النمو على تخصيص 0.7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وما بين 0.15 و 0.20 في المائة لأقل البلدان نموا. ويعتمد العالم أيضا على الأدوات الرقمية والاتصالات من أجل التنمية. لذلك من الضروري سد الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها. وتحقيقا لهذه الغاية، يعد الحصول على التمويل للاستثمار في البنية التحتية الرقمية والاتصالات والمشاريع التكنولوجية وبناء القدرات أمرا بالغ الأهمية.

وفي الختام، أكرر التأكيد على أهمية صندوق بناء السلام بوصفه عاملا حفازا للتعاون الدولي الفعال والدور المركزي للجنة بناء السلام، بما في ذلك تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الصين على عقد هذه الجلسة وجميع مقدمي الإحاطات على وضعهم التحدي الذي نواجهه في سياقه الصحيح.

على نحو ما ذكرنا به الأمين العام، فإن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ويشكل النزاع عقبة أمام تحقيق التنمية المستدامة. والافتقار إلى التنمية يمكن أن يؤدي إلى الهشاشة وانعدام الأمن، وكسر هذه الحلقة هو أحد أكبر التحديات التي نواجهها. والمملكة المتحدة ملتزمة بالشراكات الإنمائية القائمة على الاحترام المتبادل التي تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر وعدم الاستقرار. وأطلقت حكومة بلدي اليوم كتابا أبيضا جديدا طموحا للتنمية الدولية، يحدد جدول أعمال معاد تنشيطه للمملكة المتحدة للعمل مع الشركاء لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ظل إطار العمل الجديد، سندافع عن العمل لمعالجة النزاع والهشاشة وبناء القدرة على الصمود. وسيكون الدفاع عن قيم المجتمعات المنفتحة والشاملة وتعزيز المساواة بين الجنسين أمرا بالغ الأهمية، ونحن نعمل بالفعل مع الشركاء في جميع أنحاء العالم للقيام بذلك. وفي الصومال، ندعم المصالحة المجتمعية في المناطق التي تعافت أثار أعمال حركة الشباب. ومن إثيوبيا إلى كولومبيا وميانمار، تعمل المملكة المتحدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والسلام، على الصعيد الثنائي ومع شركائنا.

وثمة مخاطر كبيرة تنشأ عندما تبذل جهود التنمية دون إيلاء العناية الفائقة على النحو الواجب. وللحفاظ على السلام، نحتاج إلى تحديد عوامل الخطر ومعالجتها، مثل عدم المساواة الأفقية والتمييز، وتعزيز عوامل الحماية التي تخفف من المخاطر. وقد تعلمت المملكة المتحدة، بوصفها طرفا فاعلا دوليا في مجال التنمية على مدى عقود، أن جهود الوقاية الفعالة تشرك الجهات المعنية المتعددة، على جميع المستويات، في الاستجابات المتعددة القطاعات. وفي الأمم المتحدة، يعني ذلك العمل بشكل أفضل عبر الركائز وفي مؤسسات حفظ السلام وبناء السلام والتنمية، وكذلك مع شركاء مثل البنك الدولي. ويعني هذا أيضا استخدام التحليل الشامل لإيجاد حلول متكاملة تعالج الأسباب الجذرية للنزاع والعنف وتؤسس للتنمية المستدامة على أسس قوية.

وستواصل المملكة المتحدة تقديم دعم إنمائي صادق وموثوق به في جميع أنحاء العالم. وسندعم العمل على التصدي لتغير المناخ

والمسائل الأخرى التي تهدد التنمية والسلام. وسننتهج نهجا يتسم بالصبر والذكاء في الأجل الطويل مع الحكومات الشريكة لإنشاء المؤسسات ووضع السياسات التي يمكن أن تحقق السلام والقدرة على الصمود على المدى الطويل.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للصين على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة وعلى استخدام رئاستها مرة أخرى لتسليط الضوء على أهمية التنمية المشتركة واتباع نهج كلي لتحقيق السلام المستدام، لا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات. ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على بيانه الزاخر بالأفكار ونشكر السيدة روسيف والبروفيسور ساكس على وجهات نظرهما الفريدة والثاقبة.

على نحو ما توخى مؤسسو منظمتنا العالمية عن حق، فإن إيلاء اهتمام متساو للركائز المترابطة المتمثلة في السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان أمر ضروري لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وصون الاستقرار العالمي. وبدون الالتزام بالتنمية المشتركة ومنافعها المشتركة، يتعرض السلام للخطر، وحيثما تقوم دولة ما وقادتها بتقييد حقوق الإنسان المكفولة لشعبها، عادة ما يعقب ذلك عدم الاستقرار.

في عدة أجزاء من العالم اليوم، نشهد ارتباطا قويا بين الافتقار إلى التنمية وأوجه الضعف والنزاع. والواقع أنه بدون توافر الموارد المالية التي تجلبها التنمية العالمية المنصفة، فإن العديد من هذه البلدان تكون لديها قدرة ضئيلة أو تنعدم قدرتها على خلق القدرة على الصمود واحتواء العوامل المباشرة للنزاعات ومحفزاتها. وبطبيعة الحال، تكمن في صميم ذلك التحدي الدولة العقيمة – تلك الدول التي عانت كثيرا في معظم الأحيان أيضا من العقود السابقة من السياسات المفروضة دوليا التي وضعت لتطبق على الجميع، والتي تراجعت عن دورها في توفير الخدمات لمواطنيها، واستمرت في تحمل ممارسات نظام مالي وإنمائي عالمي غير عادل يحد من وصولها إلى الموارد ويقيد قدراتها.

وكما ذكر رئيس غانا نانا أكوفو – أدو في منتدى باريس للسلام لعام 2023 قبل 10 أيام، فإن عدم المساواة لها آثار تتجاوز التنمية الاقتصادية، ومن أجل الحفاظ على السلام الدولي، يجب أن تتاح لجميع المواطنين فرصة متساوية لتطوير إمكاناتهم والمساهمة في الاستقرار والازدهار العالميين. فتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية يؤدي بأي مواطن إلى الشعور بالنفور ويمكن أن يقلبه ضد حكومة بلده، وكما رأينا أيضا في العديد من السياقات، فإن الإقصاء والتهميش والحوكمة غير الفعالة تخلق حالة عجز حكومي تسهم في عدم الاستقرار ونشوب النزاعات. ولذلك، يجب أن نعطي الأولوية للتدخلات الهادفة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والدوافع الكامنة وراءها وأن نغتنم الفرصة التي يتيحها موجز الأمين العام للسياسات بشأن الخطة الجديدة للسلام و "الميثاق من أجل المستقبل" لإعادة التفكير في النهج الذي نتبعه لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وإن وضع التنمية الشاملة في طليعة خطة الوقاية سيكون وسيلة هامة لضمان تحقيق السلام والازدهار على المدى الطويل للجميع. وردا على الأسئلة التوجيهية التي أثارتها المذكرة المفاهيمية (S/2023/870، المرفق)، تود غانا أن تدلي بالنقاط الإضافية التالية.

أولا، تظل تعددية الأطراف حاسمة لخدمة مصالحنا الوطنية الجماعية والفردية. وبدونها، قد نواجه التصادمات العنيفة بسبب السعي إلى اكتساب ميزة وطنية. ومع ذلك، لا يمكن معالجة تعددية الأطراف باعتبارها نهجا انتقائيا، إذ يأخذ منها المرء الأجزاء التي تعجبه ويتجاهل الأجزاء الأخرى أو يعبث بها. ولذلك، نعتقد اعتقادا راسخا بأن التزام الدول الأعضاء بالاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة يظل محوريا لتحقيق الاستقرار العالمي. ونرى أنها الطريقة التي يمكن التنبؤ بها لتعزيز الثقة ومعالجة الشواغل المتبادلة لدى الجميع.

ثانيا، إن النفوذ المهيمن للهيكل المالي الدولي على ثروات الدول وقدرتها يعني أننا قد تجاوزنا وقت الإصلاح الحقيقي للنظام المالي الدولي. فمن الواضح أن الهيكل غير ملائم للغرض المنشود ولم يتمكن حتى الآن من معالجة أوجه عدم المساواة بين البلدان ودعم جهود الدول لحل أوجه عدم المساواة داخل مجتمعاتها. وبينما نركز على الإصلاحات على نطاق النظام المالي، نحث أيضا المؤسسات

المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على إعطاء الأولوية لتقديم دعم مصمم جيدا وطويل الأجل للبلدان الضعيفة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز القدرة على الصمود والنمو المستدام والشامل بطريقة تجعلها قادرة على تحمل رصيد ديونها.

ثالثا، اعترافا بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها أهداف التنمية المستدامة في تحقيق الاستقرار العالمي، نشجع النظر على نحو كامل وفي الوقت المناسب في خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، التي اقترحها الأمين العام ورحب بها مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر الماضي لتصحيح التدهور في التقدم الذي نشهده في العديد من البلدان. كما نشجع الحكومات الوطنية على ضمان التوزيع العادل للتنمية الوطنية، ومعالجة الشواغل المحددة للشباب والنساء، والحفاظ على سلطة الدولة وتوفير الخدمات الأساسية من دون تمييز، وكفالة المشاركة الشاملة لجميع قطاعات المجتمع، في محاولة للحفاظ على السلام وضمان الأمن.

رابعا، يلزم أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات عاجلة تشمل جميع الركائز، لا سيما على الصعيدين القطري والإقليمي، لتعميق الجهود الرامية إلى تنمية القدرة على الصمود واستدامة السلام. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن تنظر الدول الأعضاء بعناية في كيفية تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأن تفكر مليا في كيفية استخدام المنظومة المتجددة للمنسقين المقيمين لجعل الأمم المتحدة تعمل حقا ككيان واحد، دعما لجهود الحكومات الوطنية لاستدامة السلام وتحقيق الازدهار الشامل للجميع في فضاءاتها الوطنية.

وسيظل دور لجنة بناء السلام وتآزر إجراءاتها مع إجراءات المجلس عاملين مهمين في بناء السلام، بما في ذلك في سياق عمليات الانتقال في حفظ السلام. ونرى أيضا ميزة في تعزيز تعددية الأطراف المترابطة من خلال الشراكات مع الآليات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي وجماعاته الاقتصادية الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للكشف في مرحلة مبكرة عن الإنذارات بنشوب النزاعات وحشد الإجراءات لمنع نشوبها.

وفي الختام، نحن مقتنعون بأن المنع وبناء السلام يجب أن يشكلا جزءا أساسيا من التزامنا المشترك في إطار الخطة الجديدة للسلام. إن النهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع من أجل الحفاظ على السلام هو أيضا عامل ميسر للاستقرار والسلام العالميين. وإذ تنصت غانا جيدا إلى مناقشة اليوم، فإنها مقتنعة بأن التحديات التي يفرضها غياب تنمية مشتركة من أجل تحقيق السلم والأمن مفهومة وجلية. لذلك يجب أن نحشد الدعم والموارد اللازمين على الصعيد العالمي لجعل أضعف الدول قادرة على الصمود من خلال ترجمة فهمنا للتحديات إلى التزام واضح، مع ما يترتب على ذلك من آثار برنامجية من أجل التصدي لها.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد استمعنا باهتمام كبير إلى بيان الأمين العام والإحاطتين اللتين قدمتهما رئيسة مصرف التنمية الجديد، ديلما روسيف، والسيد جيفري ساكس.

ونشكر الرئاسة على مبادرتها بمناقشة الصلة بين السلام والتنمية في مجلس الأمن. إن للمناقشة أهمية رمزية اليوم إذ نحتفل بيوم التصنيع في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، نود أن نشدد على أنه، عند مناقشة طرائق الربط البناء بين الحفاظ على السلام وقضايا التنمية، التي لا تزال قيد التطوير من الناحية المفاهيمية، من المهم ضمان الامتثال الصارم لمبدأ تقسيم العمل بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة في مجالي السلام والتنمية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ولتجنب ازدواجية الولايات. ونعتقد أن قضايا التنمية يجب تناولها، أولا وقبل كل شيء، في منابر متخصصة، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظومة التنمية.

ونشاطر الأمين العام وكبار الخبراء في هذا المجال شواغلهم من أن التقدم نحو تحقيق الهدف الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتحديدا القضاء على الفقر، قد توقف. وبالإضافة إلى تأثير الجائحة، فإنه يرجع إلى سوء تقدير خطير للاقتصاد الكلي من قبل الغرب والتسييس المتزايد للتنمية الدولية من قبل البلدان المانحة الرئيسية، بما في ذلك الممارسة الجماعية الغربية المستمرة بفرض

تدابير قسرية انفرادية غير قانونية تقوض رفاه المواطنين العاديين في الدول الأضعف، وتؤدي إلى تجزئة التجارة العالمية وتقييد الوصول إلى الاستثمار والتكنولوجيا.

فالبلدان المتقدمة النمو لا تفي بالتزاماتها تجاه بلدان الجنوب في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل المناخ. وبدلا من ذلك، فهي تحرص على زيادة عمليات نقل الأسلحة إلى مناطق النزاع، التي من المعروف أن شركات تصنيع الأسلحة الغربية تستفيد منها. وفي الوقت نفسه، غالبا ما تكون المساعدات الإنمائية المقدمة من المانحين الغربيين مصحوبة بتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية في شكل مطالب بتنفيذ تدابير اجتماعية واقتصادية معينة، على سبيل المثال، الموجهة نحو إصلاح خطة العمل المناخي، أو حتى إدخال تغييرات سياسية.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مهتمان في المقام الأول بتهيئة ميزات تنافسية وفرض تحول قسري في مجال الطاقة والتخلي عن الوقود التقليدي في بلدان الجنوب. إنهم لا يترددون في اللجوء إليها متى وحيثما كان ذلك مفيدا لهم، وتُحرم البلدان النامية في نهاية المطاف من فرص اللحاق بالتقدم والازدهار، التي تصبح أكبر بوتيرة متسارعة.

كما أن المذكرة المفاهيمية (S/2023/870، المرفق) التي أعدها أصدقاؤنا الصينيون تسترعي الانتباه بحق إلى عدم المساواة في الحصول على التمويل العام والخاص، وهو ما يرجع إلى حد كبير إلى السمات الهيكلية للنظام المالي الدولي القائم ومؤسساته، التي أنشأها الغرب لخدمة مصالحه الخاصة. من المستحيل أن نتجاهل أزمة الديون المتفاقمة، وقضايا اعتماد المستعمرات السابقة على السلع الأساسية، وانحياز وكالات التصنيف الائتماني ومحاكم التحكيم الأنجلوسكسونية – وكلها عناصر في السياسة الاستعمارية الجديدة التي تهدف إلى إدامة استعباد البلدان النامية وتخلفها عن النمو. وخلاصة القول إن كفالة الشروط المسبقة لحياة كريمة وتعايش سلمي خال من النزاعات سيتطلب إصلاحا جذريا لمنظومة التنمية الاقتصادية الدولية.

ومن منظور الضعف الاقتصادي المتعدد الأبعاد، وهو مفهوم مفيد نعتقد أنه يجري تطويره، هناك مبرر للنظر في الحالة في بلدان مثل سورية وأفغانستان أو بلدان في أفريقيا، حيث تجعل القيود وعمليات الحصار أحادية الجانب من الصعب اجتذاب التمويل الدولي والمساعدة التقنية وبناء القدرات. وينبغي للأمم المتحدة أن تساعد تلك البلدان في بناء شبكة من الشراكات الفعالة والمستدامة في مجال التنمية.

ونعتقد أننا إذا فشلنا في التوصل إلى فهم مشترك للأسباب الجذرية للمسائل القائمة المتعلقة بالسلام والتنمية، فلن تتمكن الأمم المتحدة من عكس الاتجاهات الضارة التي نشهدها اليوم في البلدان النامية. وبغض النظر عن بلايين الدولارات المخصصة للبلدان المحتاجة، سيستمر السلم والأمن الدوليان في التدهور، وسيستمر عدم المساواة والفقر والهجرة الواسعة النطاق في الزيادة. وبالتالي، سيزداد عدد النزاعات وتتفاقم حدتها.

لا يحتاج المرء إلى أن يكون خبيرا اقتصاديا لفهم أن المطلوب، أساسا، هو تعبئة موارد مالية وغير مالية هائلة لتنفذ بلدان الجنوب خطة عام 2030، حتى تتمكن من التخلص من النماذج الاقتصادية الاستعمارية، وتشرع في مسار إنمائي مستقل وضمان أن هذه الموارد، التي لا توجد إلا على الورق أو تختفي في جيوب الاستشاريين من البلدان المانحة، يمكن أن تصل بالفعل إلى المحتاجين. إن تقييمات الاحتياجات تختلف. في الأمم المتحدة، كثيرا ما نسمع أن هناك حاجة إلى ما يقرب من 4.2 تريليون دولار سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لكن التمويل وحده لن يكون كافيا. من المهم إحداث تغيير جذري في النهج المتبع في مساعدة البلدان النامية. ويجب علينا أيضا أن نكون واقعيين. من غير المرجح أن تتخلى الدوائر الحاكمة الغربية عن سياستها المدمرة المتمثلة في الحفاظ على هيمنتها في المستقبل المنظور. ومع ذلك، فإن العالم يمر بتغير جذري، وهناك طلب لطرق بديلة لضمان الاستقرار العالمي من خلال إقامة دول لا تخضع للسيطرة.

هناك طلب على طرق بديلة لضمان الاستقرار العالمي من خلال إنشاء آليات أمنية لا تسيطر عليها واشنطن وسواتلها، من خلال إنشاء مناطق للتعاون العملي والإنمائي في مناطق مختلفة من الكوكب. ويمكن التعجيل بتلك العملية من خلال تسخير منابر متعددة الأطراف

تعمل على أساس منصف وبخطة بناءة. ونرى آفاقا جيدة في استغلال إمكانات الرابطات العاملة في الفضاء الأوروبي الآسيوي، بما في ذلك الدولة الاتحادية لروسيا وبيلاروس، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما نلاحظ الإمكانات البناءة والواسعة النطاق لمبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها بكين. ومن شأن مواءمة برامج عمل كل منها أن يساعد على إقامة شراكة أكبر بين أوروبا وآسيا وإيجاد سبل لكفالة الأمن والتنمية الاقتصادية التدريجية.

وهناك اهتمام متزايد بأشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتفاعل الثلاثي، والتي تهدف إلى الإسهام في كسر الحلقة المفرغة للفقر وعدم الاستقرار وعدم المساواة في التنمية وتعزيز مبدأ الملكية الفعالة للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتعزيز أثر الجهود الفردية والجماعية. وفي السياق العالمي، أود بصفة خاصة أن أشير إلى النمو الواضح في سلطة وجاذبية مجموعة البريكس – التي تضم في عضويتها البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا – والتي تشكل فيها البلدان ذات النظم السياسية المختلفة مثالا للدبلوماسية المتعددة الأقطاب الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن أشكال عادلة وفعالة للتجارة والتعاون الاقتصادي والاستثماري والإنساني، وبالتالي تقديم مساهمة مجدية في تعزيز التنمية بدون إملاءات خارجية.

ومن المهم أيضا التشديد على أن السلام في حد ذاته لا يضمن التنمية، ولا العكس. ومن دواعي القلق تزايد شعبية إقامة روابط مواضيعية بين مختلف العناصر الإنمائية والأمنية، مثل المناخ أو الوصول إلى الموارد المائية. فهو يحول الاهتمام والموارد بعيدا عن الهدف الفعلي المتمثل في تعزيز التنمية ذاتها ويقلل من أهمية تلك الخطة داخل منظومة الأمم المتحدة. ونرى خطرا في استخدام مسائل التنمية لإدخال مؤشرات عالمية معينة يمكن استخدامها لتبرير الخطوات الوقائية في مجال منع نشوب النزاعات واستغلالها كأدوات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول غير المرغوب فيها وممارسة الضغط السياسي أو المالي والاقتصادي عليها. إن ظهور تصنيفات داخل الأمم المتحدة لاحتمالات النزاعات في البلدان أمر غير مقبول. وتوجد بالفعل ممارسات مسيسة مماثلة بين فرادى وكالات التصنيف في الولايات المتحدة، بما في ذلك القائمة على التنمية. ونشدد على أهمية الامتناع عن هذا التنميط.

أما بالنسبة للاتحاد الروسي نفسه، فإن أحد الأهداف الرئيسية المكرسة في إطار سياسات حكومتنا في مجال المساعدة الإنمائية الدولية هو تيسير القضاء على المصادر المحتملة القائمة للتوتر والنزاع. واسترشادا بذلك النهج، فإننا نعطي الأولوية لنقل التكنولوجيا وقدرات الخبراء إلى أفقر البلدان وأكثرها ضعفا بدون شروط مسبقة لتطوير الصناعة والبنية التحتية الوطنية الحيوية. وتشارك روسيا في مشاريع في مجالات مثل التصنيع والرقمنة والزراعة. ونواصل تقديم المساعدة في توليد الطاقة الكهربائية، بما في ذلك في مجال الطاقة النووية. ونحن نوسع أيضا نطاق ممارستنا المتمثلة في تقديم المنح الحكومية، ونشجع زملاءنا على أن يحذوا حذونا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق كي يتسنى للمجلس إنجاز عمله على وجه السرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد سيارتو (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة هامة جدا بشأن موضوع مهم جدا.

وللأسف، يتعين على أن أبلغ المجلس بأن القارة التي أنتمي إليها ما فتئت تواجه تحديات خطيرة جدا تتعلق بالأمن. تدور حرب الآن في جوار الاتحاد الأوروبي، في أوكرانيا، منذ أكثر من عام ونصف. وهناك أيضا نزاع مسلح في الجوار المباشر لأوروبا، في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، واجهنا في أوروبا خلال السنوات الثماني الماضية التحدي الذي تشكله موجة هائلة من الهجرة غير

الشرعية. ونحن الهنغاريون لا نحمي أنفسنا فحسب، بل نحمي أيضا الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، على طول أكثر طرق الهجرة إلى أوروبا ازدحاما. وأود أن أبلغ المجلس بأننا بذلنا جهودا هائلة لحماية أنفسنا من تلك العصابات والجماعات العنيفة، التي لم يعد أعضاؤها يخجلون من إطلاق النار على حرس الحدود ورجال الشرطة التابعين لنا، أحيانا بالبنادق الآلية.

ما الذي يسبب تلك المشكلة الكبيرة؟ قد تبين أن سياسة الهجرة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي تشجع الهجرة إلى أوروبا وتغذي نموذج أعمال المهربين. وللأسف، وفقا لسياسة الهجرة للاتحاد الأوروبي، لا تعتبر حماية الحدود واجبا أمنيا، بل مسألة حقوق إنسان. غير أننا نحن الهنغاريون نؤيد الحماية الصارمة للحدود. وموقفنا واضح جدا. إن انتهاك الحدود جريمة يجب معالجتها بشكل صحيح. ونحن جميعا ندرك تماما أنه لا يمكن وقف الهجرة إلا في الحالات التي تُعالج فيها أسبابها الجذرية. وبدلا من إلهام الناس للمضي على الطريق، علينا أن نعالج تلك الأسباب الجذرية. ما هي الأسباب الجذرية؟ هي شقان – أولا، تهديد الإرهاب والعنف، وثانيا، الفقر والتخلف الاقتصادي. وهذان السببان الأساسيان يوجهان واجبنا وما يجب علينا القيام به. فمن ناحية، علينا أن نكفل الأمن والسلامة، ومن ناحية أخرى، يتعين علينا أن نجلب الاستثمارات وإيجاد فرص العمل إلى الأماكن التي تحتاج إلى التنمية الاقتصادية.

وبصفتي ممثلا لدولة عضو في الاتحاد الأوروبي وبلدا يحمي جزءا من الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، يتعين على أن أتشاطر مع المجلس تجربتنا المؤسفة جدا، وهي أن الإرهاب والهجرة يشكلان دورة الشر. إن الإرهاب سبب جذري للهجرة ونتيجة لها على حد سواء. ذلك لأن كل تدفقات الهجرة تلك تتيح للإرهابيين فرصة للاختباء بين المهاجرين والذهاب والعودة بدون أي مشاكل. وهذا هو أحد الأسباب التي أدت إلى تزايد خطر الإرهاب في أوروبا أيضا، ونشوء مجتمعات موازية في بعض بلدان أوروبا الغربية. إن معاداة السامية في العصر الحديث تتزايد، ويجري إنشاء مناطق محظورة وهناك حروب عصابات تُخاض.

ولذلك، نحن الهنغاريون مهتمون جدا بنجاح الحرب ضد الإرهاب، ونشارك في تلك الجهود الدولية أيضا. ويمكننا أن نرى أن أحد مخاطر الهجرة الرئيسية في أوروبا يأتي من الاتجاه الجغرافي لأفريقيا. ونرى أن منطقة الساحل هي أحد مصادر تدفقات الهجرة إلى أوروبا بسبب عدم الاستقرار في المنطقة. ومن أجل المساهمة في استقرار منطقة الساحل، قررنا ابتداء من الربيع المقبل نشر 200 جندي في تشاد، بالتعاون مع حكومة تشاد، لمساعدة القوات النظامية في البلد على تحقيق الاستقرار والسلام في منطقتها ومنع المزيد من موجات الهجرة التي تضرب أوروبا. وندرك جميعا أن عدد سكان أفريقيا يتزايد باطراد. وبالتالي، فإن المساعدة في تمكين البلدان الأفريقية من الحفاظ على عدد سكانها المتزايد في الداخل تشكل مسألة حاسمة بالنسبة لأوروبا.

كيف يمكننا أن نفعل ذلك؟ من خلال إيجاد فرص العمل ومستويات المعيشة المناسبة. وكيف نفعل ذلك؟ من خلال جلب الاستثمارات وإيجاد فرص العمل والتكنولوجيات إلى تلك البلدان الأفريقية. ونحن الهنغاريون نقوم بدورنا. ونقوم بتنفيذ برامج ائتمانية للمعونة المشروطة بقيمة 140 مليون دولار في البلدان الأفريقية في مجالات إدارة المياه والصناعات الغذائية ومساعدة الإدارة العامة، و 30 مليون دولار أخرى لبرامج المعونة. إننا ندعم المجتمعات المسيحية في 18 بلدا في أفريقيا، من خلال الاستثمارات وتهيئة الظروف اللازمة لها، لتكون قادرة على البقاء حيث تعيش منذ قرون أو ربما منذ فترة أطول. وفي غضون ذلك، نستقبل كل عام 425 1 طالبا في الجامعات المجرية بمنح دراسية كاملة من 24 دولة أفريقية مختلفة.

باختصار، ولكي نتمكن من وقف الهجرة، وهي ظاهرة خطيرة – أي أنها غير مواتية لبلدان المصدر وخطيرة على بلدان العبور وبلدان المقصد – يجب أن نعزز كفاحنا ضد الإرهاب. يجب علينا أيضًا توفير فرص عمل وضمان مستويات معيشة مناسبة للسكان الأفارقة الذين يتزايد عددهم باطراد. أخيرا، بدلا من حث الناس على الرحيل، علينا تهيئة مستويات معيشية مناسبة في الوطن.

ونحن، الهنغاريون، مستعدون لمواصلة الاضطلاع بدورنا في المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أجل، إن التنمية والتكامل مترابطان. وأتفق مع ممثل هنغاريا في أنه يتعين علينا أن نعمل بجد من أجل إقامة دورة حميدة للخروج من الحلقة المفرغة.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد بينيالبر بورتال (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر جمهورية الصين الشعبية على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات المدعوين، السيدة ديلما روسيف والسيد جيفري ساكس، على بيانيهما المثيرين للاهتمام.

يكتسب الموضوع أهمية كبيرة في سياق أزمة عالمية متعددة الأبعاد، تتفاقم الآن في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا، حيث تستمر أوجه عدم المساواة والفقر نتيجة للنظام الاقتصادي الدولي غير العادل الحالي، مما يشكل تحديات متعددة للبلدان النامية.

إن عقودا من الليبرالية الجديدة القاسية؛ واستمرار أنماط الإنتاج والاستهلاك غير العقلانية للرأسمالية التي تؤدي إلى تدهور البيئة؛ وانتشار السياسات الحمائية وممارسات المضاربة للشركات الكبرى، التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية؛ وتأثير الديون الخارجية الضخمة، التي تضغط على توافر الموارد في البلدان النامية، تؤثر سلبا أيضا على تطلع تلك الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وفي الوقت نفسه، فإن السلام والأمن الدوليين مهددان باستمرار بالنزاعات وأعمال العدوان والحروب غير التقليدية والحصار ومحاولات تغيير الأنظمة والانتهاكات المتكررة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ونشعر بقلق بالغ إزاء التصاعد الخطير للعنف بين إسرائيل وفلسطين، وهو نتيجة لعقود من الممارسات الإسرائيلية المتمثلة في الاحتلال والاستعمار غير القانونيين، في انتهاك صارخ لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف على أرضه، فضلاً عن الاستخفاف الممنهج بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك العديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويجب على مجلس الأمن أن يفي بولايته ويضع حدا لإفلات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من العقاب، الذي تواطأت فيه الولايات المتحدة تاريخيا من خلال عرقلة عمل الجهاز واستخدام حق النقض مرارا وتكرارا، وبالتالي تقويض السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

إننا نطالب بوقف فوري لإطلاق النار ووضع حد للخطاب العدائي. وهناك حاجة ملحة إلى إيصال المعونة الإنسانية الفورية والكافية ومن دون عوائق إلى الشعب الفلسطيني. ولا بد من منع التشريد القسري للفلسطينيين من أراضيهم التي هي حق لهم.

ونكرر تأكيد دعمنا لحل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، على أساس إنشاء دولتين، يسمح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة في إطار حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية مع ضمان حق العودة للاجئين.

كيف يمكننا أن نحقق التطلعات الإنمائية المشروعة لجميع الشعوب والالتزام المشترك من جانب الأمم المتحدة بعدم ترك أحد خلف الركب إذا لم نعمل معا لتحقيق عالم يسوده السلام؟

يستمر الإنفاق العسكري العالمي في الارتفاع بشكل مطرد، حيث وصل إلى 2,24 تريليون دولار في العام الماضي. وتبدد موارد باهظة على أجهزة القتل المتطورة، بينما تبقى التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية بلا تنفيذ.

إن التدابير القسرية الأحادية الجانب تعوق بشكل خطير الجهود التي تبذلها البلدان المتضررة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتنمية المستدامة بوجه عام. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، أن يواصل الرفض الحازم لفرض هذه التدابير، وأن يعمل على إزالتها بدون شروط. فالحصار والجزاءات لا يسهمان في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

إذ يتطلب السلام المستدام والدائم القضاء على الأسباب الجذرية لنشوب النزاعات، ولا سيما مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي

تؤثر بشكل خاص على بلدان الجنوب نتيجة للنظام الدولي المجحف القائم. ومن الممكن أن تسهم مبادرات الصين العالمية، بقيادة الرئيس شي جين بينغ، في تحقيق هذه الغاية. وهناك حاجة ملحة لحماية السلام العالمي، ومنع النزاعات والحروب، ووضع مسائل التنمية في صميم جدول الأعمال الدولي.

ومن الضروري أيضا تعزيز ثقافة السلام، والقضاء على خطاب الكراهية. ومن الملح توحيد الجهود والإرادة في الحفاظ على تعددية الأطراف والتعاون والاحترام المتبادل، وكذلك في تعزيز نظام دولي عادل وديمقراطي ومنصف يضع حدا للاستبعاد وعدم المساواة من أجل الصالح العام للبشرية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): بما أن أعضاء المجلس لديهم ارتباطات أخرى، من المقرر أن تختتم جلسة هذا الصباح الساعة 13/00 ووفقا لقائمة المتكلمين التي أمامي، لا يزال أمامنا متسع من الوقت لإلقاء بيانين أو ثلاثة.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد الشندويلي (مصر): أود بداية أن أهنئ الوفد الصيني على تولي بلدكم الصديق رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري. وأشكركم على عقد هذه النقاش المحوري حول تعزيز السلام المستدام من خلال التنمية المشتركة.

إن عالمنا اليوم يدخل فترة جديدة من الاضطرابات في ظل تنوع وتشابك التهديدات والتحديات والمخاطر التي تعج بها؛ مع بروز المزيد من بؤر الصراع التي باتت تهدد السلام والتنمية على المستوى الدولي. فنقص الغذاء وارتفاع أسعار الطاقة وتزايد معدلات الفقر، كنتيجة للأزمات الاقتصادية المتعاقبة، يضعنا جميعا أمام مسؤولياتنا لمحاولة إيجاد الحلول العملية التي تفضي إلى إقامة سلام مستدام، باعتباره السبيل الأمثل لتجاوز الاضطرابات المعقدة والمتداخلة التي تختلف في أسباب نشأتها وتداعياتها طويلة الأمد. إن السبيل الأمثل للوقاية من النزاعات هو التنفيذ الأمين لخطة التنمية المستدامة 2030 والوفاء بأهدافها. فالبيئة الآمنة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل الفجوات الاجتماعية.

واتصالا بما تقدم، أود التأكيد على النقاط التالية التي يمكن أن تمثل إطارا عاما لتعزيز آليات عمل السلام المستدام من خلال التنمية المشتركة.

أولا، أهمية تناول مفهوم التنمية وتحقيق السلم والأمن من منظور شامل كوجهين لعملة واحدة، لا سيما وأن عددا من الدول الأفريقية لا زالت تعاني من وطأة الإرهاب وانعدام الاستقرار، فضلا عن التحديات المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم فإن تكثيف الجهود لدفع سبل استدامة السلام من شأنه الإسراع بعمليات المصالحة الوطنية وتحقيق الرخاء والازدهار للشعوب بصورة مستدامة.

ثانيا، أهمية حشد الموارد لخلق بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي وإيجاد فرص العمل، تمشيا مع الالتزام بمبدأ الملكية الوطنية لعملية التنمية المستدامة، بحيث تضطلع الجهات الوطنية بتحديد وتخطيط وتنفيذ أولوياتها. فإن ما نلمسه الآن في أفريقيا بشكل خاص ينم عن أننا بحاجة للنظر لتلك الدول بنظرة مختلفة، نظرة تسمح لها بالنهوض تنمويا من خلال تعزيز الاستثمارات في البنى التحتية والقضاء على الفقر، فالتنمية الحقيقية والارتقاء بمستوى معيشة الشعوب هي السبيل الأمثل للقضاء على الصراعات في تلك المنطقة.

ثالثا، ضرورة العمل المشترك لإصلاح هيكل النظام المالي العالمي وزيادة التمويل من أجل التنمية، خاصة وأن هذا الأمر من شأنه تلبية تطلعات عدد كبير من الدول النامية من أجل القضاء على الفقر وتخفيف وطأة الديون وتقليص فجوة انعدام المساواة، إعلاء لمبدأ المسؤوليات المشتركة وتقاسم الأعباء. فلا سبيل للوقاية من النزاعات أفضل من التنمية الشاملة والمستدامة، مما يحتم بطبيعة الحال دفع دور المؤسسات الدولية لدعم الدول النامية في مواجهة الأزمات وبناء الصمود أمام الأزمات الدولية. كما ينبغي العمل على استحداث أدوات تمويل فعالة ومبتكرة، إلى جانب تعزيز فعالية أدوات التمويل القائمة.

رابعا، لا تزال عوامل الصراع وانعدام الأمن وضعف المؤسسات والوصول المحدود إلى العدالة تشكّل تهديدا كبيرا للتنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب ضرورة دعم جهود الدول في بناء مؤسساتها وقدراتها

الوطنية وتعزيز قواعد وأسس الحكم الرشيد بما يحول دون الانزلاق في دائرة الصراعات ويساهم في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وذلك في إطار يخضع للسياق الوطني، بحيث تضطلع الجهات الوطنية بتحديد وتخطيط وتنفيذ أولوياتها الوطنية بما يضمن الأمن والاستقرار لاستدامة التنمية.

خامسا، أهمية التعامل مع التحديات التي تواجه القارة الأفريقية من خلال مقاربة شاملة تسهم في تلبية تطلعات شعوبها، وعلى رأسها مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه وقطع مصادر تمويله، بجانب مجابهة الفكر المتطرف.

سادسا، إيلاء المزيد من الاهتمام بمكوّن بناء السلام، وتوفير التمويل الملائم والمستدام لذلك كشرط أساسي لإنجاح جهودنا المشتركة، بما يوفر الحد الأدنى المطلوب لبناء القدرة على الصمود في الدول المضيفة لعمليات حفظ السلام.

سابعا وأخيرا، إنه من الأهمية النظر في التوصيات الصادرة عن الأمين العام في إطار الخطة الجديدة للسلام التي تدعو في طياتها إلى تأسيس منظومة للوقاية تتصدى لكل أشكال العنف وتركز على الوساطة وتعزز اللحمة الاجتماعية وتتمحور حول الصلة بين التنمية المستدامة والسلام، وترتكز على احترام حقوق الإنسان كافة، بما فيها الحقوق المدنية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، مع وضع رؤية شاملة لاستمرارية السلام لتحديد أسباب الحروب ومنع نثر بذورها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد فيشانكاياكيج (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أهنئ الصين فيما تواصل رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر، وأن أعرب عن تقديري لعقد المناقشة المفتوحة الهامة اليوم بشأن موضوع "تعزيز الحفاظ على السلام من خلال التنمية المشتركة". وأود أيضا أن أشكر البرازيل على رئاستها الناجحة للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر، كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام ولمقدمي الإحاطتين على تشاطر أفكارهما الثاقبة في هذه الجلسة.

لطالما كانت تايلند حازمة في اعتبار أن السلام سيكون أكثر استدامة إذا ارتكز على الأمن البشري والتنمية المستدامة. والواقع أن السلام والتنمية وجهان لعملة واحدة. فالتنمية المستدامة بالغة الأهمية لمنع نشوب النزاعات. وتحدد دراسة صادرة عن البنك الدولي بعنوان "سبل تحقيق السلام" أنه يمكن إقامة روابط بين عمليات التنمية والجهود الأمنية والدبلوماسية والجهود في مجالي العدالة وحقوق الإنسان للحيلولة دون انزلاق النزاعات نحو العنف. ومن ناحية أخرى، خلصت خطة الأمين العام الجديدة للسلام، استنادا إلى بيانات صادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى أن البلدان المتأثرة بالنزاعات متخلفة بشكل كبير عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة تلك المتعلقة بالجوع والصحة الجيدة والمساواة بين الجنسين. ومن المشجع أنّ الخطة الجديدة للسلام تعترف بأن التنمية المستدامة هي، في نهاية المطاف، السبيل الوحيد للتصدي لدوافع العنف وانعدام الأمن المترابطة والمتعددة الأبعاد على نحو شامل. ونأمل في أن يتم المضي قدما بهذا النهج.

أود إبداء الملاحظات التالية بشأن بند جدول الأعمال المعروض علينا اليوم.

أولا، نؤمن بأن النزاعات لا تحدث في فراغ. فالسياق والدوافع التي أفضت إلى النزاعات نفسها مهمة. ولذلك، يجب أن تعالج الجهود الرامية إلى تعزيز السلام الأسباب الجذرية لهذه النزاعات. وتشكّل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة عنصرا حيويا في جميع مراحل مسيرة السلام المتواصلة. وينبغي إدماج احتياجات التنمية المحلية في كل خطوة نحو السلام، بدءا من المنع إلى حفظ السلام وبناء السلام، بهدف إرساء أساس قوي يفضي إلى سلام مستدام ويمنع البلدان من الانزلاق في حلقة مفرغة من النزاع والفقر. في العام القادم، بينما نقترب من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لتعزيز تعددية الأطراف، والأمم المتحدة في الصميم، يتحتم علينا حشد جهودنا الجماعية من أجل تعزيز الوسائل السلمية وتسوية المنازعات سلميا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المنطبق وقرارات مجلس الأمن، لأن

السلام شرط أساسي لترسيخ التنمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يوجهنا مؤتمر القمة المعني بالمستقبل نحو معالجة القضاء على الفقر، والقضاء على الفجوة الإنمائية والفجوة الرقمية، ودعم الجهود استجابة للتحديات القائمة والناشئة، بما في ذلك تغير المناخ، وتعزيز الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تشكّل الأساس لتحقيق سلام دائم ومستدام.

ثانيا، إن المستفيدين النهائيين من عملنا هنا في الأمم المتحدة، سواء كان ذلك يتعلق بالسلام أو بالتنمية، هم الناس أنفسهم. ونحن مسؤولون عن رفاههم ومستقبلهم. ولذا، فإن النُّهج المتمحورة حول الإنسان بالغة الأهمية في التغلب على التحديات المتعددة الأوجه، كونها ترتكز بقوة على الروابط وأوجه التكامل بين الحفاظ على السلام والتنمية المستدامة والأمن البشري. وتمثّل الشمولية والمشاركة المبدأين المتأصلين في هذه النُّهج. فلا بد من تمكين الناس لكي يضطلعوا بدور في تصميم مسارهم المشترك نحو السلام المستدام. وينبغي أن يتمكن جميع أصحاب المصلحة، من النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة إلى الفئات الضعيفة الأخرى، من المشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

ثالثا، ثمة حاجة إلى إقامة شراكة عالمية أوسع وأقوى لضمان التآزر والفعالية في تعزيز السلام المستدام من خلال التنمية. وهذا يعني المزيد من الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة وشراكة معززة أكبر خارج نطاق الأمم المتحدة. ويجب على مجلس الأمن التواصل مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، مثل لجنة بناء السلام والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لإدماج خبراتها في مجال التنمية في عمله بشكل أفضل، مما سيساعد على اتباع نهج كلي بقدر أكبر في تنفيذ ولايته. كما يمكن للمؤسسات المالية الدولية أن تكون عاملا تمكينيا أساسيا في تمويل التنمية وبناء السلام على السواء، من خلال المشاركة مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. أما خارج نطاق الأمم المتحدة، فيمكن أن تؤدي المنظمات الإقليمية دورا هاما في دعم هذا النهج الكلي. ولما كانت المناطق أفضل من يعرف أسباب تحدياتها المشتركة والحلول الأنسب لها، فينبغي تمكينها من الإسهام في مساعي السلام، والأهم من ذلك، في جهود المنع من خلال تعزيز التنمية المستدامة الأكثر ملاءمة لاحتياجاتها.

ونأمل في أن تقترن أيضا تلك الجهود بشراكة وعمليات أوسع نطاقا. وفي هذا الصدد، تؤكد تايلند من جديد دعمنا لجميع الجهود الرامية إلى بناء السلام من خلال التنمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وسنواصل دعم جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز أوجه التكامل بين رؤية جماعة الرابطة لعام 2025 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك من خلال مركز الدراسات والحوار بشأن التنمية المستدامة التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونشيد بالصين على مبادرة التنمية العالمية التي أطلقتها لتعزيز الشراكة من أجل التنمية ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في أنشطتها، كعضو مؤسس لمجموعة أصدقاء مبادرة التنمية العالمية. وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التنمية المستدامة في الأمم المتحدة ومن خلال الشراكات الدولية.

وفي الختام، تعتقد تايلند أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون تنمية مستدامة، ولا يمكن استدامة السلام إلا عندما تلبى احتياجات السكان الإنمائية. وتقف تايلاند على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الشركاء لتسريع الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيق السلام المستدام للجميع.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد غريكو (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف التعليقات التالية بصفتها الوطنية.

إن التحديات العالمية اليوم متعددة الأبعاد ومترابطة. لقد أقر رؤساء الدول والحكومات، في عام 2015، في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون السلام

والأمن، وسيكون السلام والأمن في خطر بدون تنمية مستدامة. وينبغي ألا يكون هناك مجال كبير للتفسير وأن يفسح مجال أوسع للعمل، بما في ذلك قيادة سياسية أقوى في تنفيذ الدوافع التنفيذية الرئيسية مثل النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

إن الطريق نحو السلام والتنمية متجذر في التضامن والمساءلة. ويجب أن يكون التضامن بين البلدان متجذرا في المبادئ التوجيهية المتمثلة في عدم ترك أحد خلف الركب، مع التسليم بأن الافتقار إلى التنمية هو المحرك الرئيسي للنزاعات والعنف وانعدام الأمن. ولذلك يجب علينا تسريع العمل نحو أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بمساءلة البلدان، يلزم احترام ميثاق اجتماعي بين الدول ومجتمعاتها على الطريق المؤدي إلى التنمية المستدامة. فهناك حريات يجب صونها وحقوق إنسان يجب دعمها وتمكين جنساني وتمكين شباب لنحققه وسيادة قانون يجب الامتثال لها، ليس فقط محليا بل كذلك على المستوى الدولي. وفي أي وقت ينتهك فيه بلد ما القانون الدولي، يصبح هو نفسه محركا للنزاعات وانعدام الأمن، مما يعوق التنمية. ولا يمكن التشكيك في الالتزامات العالمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ويجب أن يسير السلام والتنمية والتضامن والمساءلة جنبا إلى جنب. ويوفر لنا الأمين العام وقيادة الأمم المتحدة الأوسع سبلا ملموسة لجعل ذلك حقيقة واقعة. ويجب علينا أن نستفيد من إمكانات مجموعة أدوات الأمم المتحدة التي تربط جدول أعمال التنمية بالسلام والأمن، بينما نستوعب على نحو تام الصلة بين النزاع والجوع والصلة بين المناخ والسلام والأمن.

وتؤيد إيطاليا تأييدا تاما الممارسات الجيدة التي تنفذها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية بشأن التنمية في حالات الطوارئ وحالات الهشاشة والنزاعات. ولا يزال دور منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها حاسما ويجب أن يستمر دعمه – سياسيا وماليا – من قبل جميع الدول الأعضاء. وينبغي كذلك معالجة هذه الروابط في سياق مؤتمر قمة المستقبل المقبل وميثاقه من أجل المستقبل.

وتنص الخطة الجديدة للسلام على أنه لا يمكن السعي إلى تحقيق السلام الذي نتوخاه إلا بمعية التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وهذا ما يسعى إليه الاتحاد الأوروبي بلا كلل، بوصفه أكبر مانح عالمي في العالم وبوصفه مروجا لتعددية الأطراف الفعالة القائمة على القواعد. وذلك أيضا في صميم التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وفي ذلك الإطار، فإن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في وضع فريد لحشد الموارد المالية. وقد ضاعفت إيطاليا للتو إسهامها السنوي في صندوق بناء السلام وهي ملتزمة بضمان تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لبناء السلام، بما في ذلك من خلال اشتراكات الأمم المتحدة المقررة. وستواصل إيطاليا في عدم ادخار أي جهد لتحقيق هدفي السلام والتنمية المشتركين في نهاية المطاف، من دون ترك أحد خلف الركب.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

علقت الجلسة الساعة 13/05.